جامعة سعيـــــــدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

تخصص قانون بيئة والتنمية المستدامة

بعنوان

الأمن البيئي وعلاقته بالسلم و الأمن الدوليين

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

إعـــــــــداد الطـــالـــبين:

شيخ بن علي

قرميط عبد الهادي

تـحـت إشراف الأستاذ:

د– بن عودة حورية

لـــجـــنـــة المـــنـــاقـــشـــة:		
الاسم واللـــقـــب	الـــمـــؤســـســـة	الـــصـــفـــة
أ– براهيمي	جامعة سعيدة د– مولاي الطاهر–	رئـــيـــسا
أ– بن عودة حورية	جامعة سعيدة د– مولاي الطاهر–	مشرفا ومقررا
أ– جعفري نعيمة	جامعة سعيدة د– مولاي الطاهر–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2026/2025 م

1448/1447 هـ

جامعة سعيـــــــدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

تخصص قانون بيئة والتنمية المستدامة

بعنوان

الأمن البيئي وعلاقته بالسلم و الأمن الدوليين

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

إعـــــــــداد الطـــالـــبين:

شيخ بن علي

قرميط عبد الهادي

تـحـت إشراف الأستاذ:

د– بن عودة حورية

لـــجـــنـــة المـــنـــاقـــشـــة:		
الاسم واللـــقـــب	الـــمـــؤســـســـة	الـــصـــفـــة
ب– براهيمي	جامعة سعيدة د– مولاي الطاهر–	رئـــيـــسا
ب– بن عودة حورية	جامعة سعيدة د– مولاي الطاهر–	مشرفا ومقررا
ب– جعفري نعيمة	جامعة سعيدة د– مولاي الطاهر–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2026/2025 م

1448/1447 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات و تختم به المجهودات

أهدي عملي هذا إلى

قدوتي الأولى، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار واعتزاز

«أبي الغالي»

إلى ملاكي في الحياة قرة عيني وأعز ما أملك «أمي الغالية»

إلى كل العائلة من إخوة و أخوات و زميلي في هذا البحث .

قرميط عبد الهادي

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى

إلى صاحب الفضل الكثير الذي عمل بكد في سبيلي و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

إلى من أنارت دربي أعانتني بالصلوات والدعاء، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة أدامك الله لي.

إلى عائلتي من إخوتي و أخواتي، و إلى زميلي في هذا البحث.

شيخ بن علي

الشـــكـــر والـعـــرفـــان

نشكر الله ونحمده حمدا كثير يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

الذي وفقنا في إنجاز هذا البحث المتواضع.

كما نتقدم بأسمى العبارات إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة

بن عودة حورية التي أشرفت على مذكرتنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم الحقوق

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

قـــائـــمـــة المـــخـــتـــصـــرات

المختصرات	الـــــــدلالـــــــة
ب.ط.....	بـــدون طـــبعة.
ص.....	صفـــحة.
ج ج، ج ر.....	الجمهورية الجزائرية، جريدة رسمية.

مقدمة

تعتبر البيئة المحيط الذي يعيش فيه الإنسان و يتأثر به و يؤثر فيه، فهو يحصل منها على مصادر عيشه و استمراره و بقائه، لكن التطور التكنولوجي و الصناعي للإنسان كان له تأثيرا سلبيا عليها من خلال استغلاله لمختلف مواردها و ثرواتها الطبيعية دون وعي، مما أدى إلى ظهور مشكلات و تهديدات بيئية متنوعة منها التلوث و التغيرات المناخية، وهو ماساهم في زيادة الاهتمام بالبيئة بشكل تدريجي، فأصبحت موضوعا للدراسات و الأبحاث العلمية من طرف الباحثين و الأكاديميين و حتى سياسيين على حد سواء، ما جعلها قضية سياسية و أمنية ضمن ما يعرف بالأمن البيئي.

و الأمن البيئي يقصد به حماية البيئة و مواردها الطبيعية من التهديدات التي تؤدي لتدميرها و نقصها، و الإخلال بتوازنها الطبيعي، كما يمثل الأمن البيئي المرجعية المنظمة لكافة الأنظمة و القوانين، حيث أصبح هذا الأخير أحد أبرز المواضيع على المستوى العالمي و الإقليمي فالتهديدات و التغيرات البيئية لها عواقب وخيمة على النظام البيئي و التنوع الإيكولوجي، كذلك تؤدي لزيادة و انتشار الهجرة الجماعية البيئية للأفراد و التنافس بين الدول على مواردها الطبيعية، مما يشكل تهديدا على السلم و الأمن الدوليين من خلال الصراع بين الدول الصناعية و الدول النامية على الموارد الطبيعية، و هو ما يبرز العلاقة بين الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين.

فقد كان مفهوم الأمن قديما مرتبطا بالبعد العسكري فقط القائم على الحروب و القوة و المصلحة لكن مع التطور السريع الذي شهده العالم و بروز متغيرات و تهديدات جديدة مؤثرة بشكل أكبر على البيئة، و تزامننا مع ما تشهده مرحلة الحرب الباردة من تغيرات هامة في التهديدات المحدقة بأمن الدولة، و تتميز هذه التهديدات بكونها جديدة و غير عسكرية، عابرة للحدود لا تتوقف عند حدود الدولة و مختلفة عن التهديدات التقليدية، بحيث لا يمكن التنبؤ بها لكن لها تأثير على الإنسان و أمنه، اتسع مفهوم السلم و الأمن الدوليين ليشمل أبعادا و مفاهيم أخرى غير البعد العسكري.

كل هذه التحولات في العلاقات الدولية و التدهور البيئي الذي انعكس سلبا على حياة الإنسان و مجالاته الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، جعل عملية الحفاظ على البيئة و تحقيق الأمن البيئي مع السلم و الأمن الدوليين الشغل الشاغل للمجتمع الدولي من منظمات حكومية متمثلة في منظمة الأمم المتحدة بكافة أجهزتها و الوكالات الدولية المتخصصة، بالإضافة للمنظمات غير الحكومية و أبرزها منظمة السلام الأخضر و الصندوق العالمي للطبيعة، و هذا من خلال إقرار العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات صلة، واستخدام العديد من الوسائل و الأساليب، بالإضافة لقيامها بتبادل البرامج و وضع معايير مناسبة لتحقيق الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين، مع التوجيهات والقرارات واللوائح.

و بناءا على هذا تظهر أهمية الموضوع في كونه يعتبر إحدى أهم القضايا الأمنية في الساحة الدولية، فالأمن وعلى الرغم من تعدد أبعاده يبقى كقيمة ثابتة لدى الفرد و الدول، و باعتبار البيئة من مقومات الأساسية لاستمرار الحياة على كوكب الأرض، فتم دراسة هذا الموضوع من خلال تعريف الأمن البيئي و كذا السلم و الأمن الدوليين، بالإضافة إلى التطرق للعلاقة بينهما.

كما تعددت الأسباب و المبررات الموضوعية و الذاتية التي جعلتنا نختار هذا الموضوع فالأسباب الموضوعية تتمثل في كون الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين مع العلاقة بينهما من أهم المواضيع و أبرز القضايا العالمية التي حظيت باهتمام بالغ لدى المجتمع الدولي و الباحثين بحيث يعد الأمن البيئي من أهم متطلبات الحياة خصوصا بعد ما تبين أثره على قضية السلم و الأمن.

أما الأسباب الذاتية فتتمثل في الرغبة في دراسة موضوع الأمن البيئي بشكل خاص باعتباره يندرج ضمن الدراسات البيئية التابعة لتخصصنا قانون البيئة و التنمية المستدامة، و السلم و الأمن الدوليين بشكل عام لما له من علاقة بالأمن البيئي الذي يعد أحد أبعاده، خاصة و أن كلا الموضوعين أصبح يحظى بأهمية لدى الباحثين.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين، و تسليط الضوء على كيفية تأثير الأمن البيئي على السلم و الأمن الدوليين و بالتالي إبراز العلاقة بينهما، كما تهدف أيضا هذه الدراسة إلى تبيان دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية في تحقيق و حماية الأمن البيئي و حفظ السلم و الأمن الدوليين.

و أثناء معالجة هذا الموضوع تم الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة من بينها أطروحة دكتوراه لدرغوم أسماء، المعنونة بمقاربة الأمن البيئي لفهم و تفسير النزاعات البيئية(دراسة نظرية)، تحت تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قسنطينة 03، قسنطينة، و تمت مناقشتها في 2021/2020، بالإضافة لمذكرة لنيل شهادة ماستر لبن عثمان نعيمة، تحت عنوان مفهوم الأمن البيئي، تخصص قانون بيئة، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، تمت مناقشتها في 2016/2015.

إن تحقيق الأمن البيئي يؤدي إلى الحفاظ على البيئة التي تعتبر عنصر رئيسي و أساسي لاستمرار الإنسان و بقائه على سطح الأرض، و في المقابل فإن التهديدات و المشكلات البيئية أصبحت تتعدى آثارها حدود الدول، لتسبب بذلك صراع و نزاع بين الدول، الأمر الذي يؤدي خرق الأمن و السلم الدوليين مما يجعل الأمن البيئي يعتبر كأحد أبعاد الأمن و السلم، كما أن اهتمام المجتمع الدولي من منظمات حكومية و غير حكومية بكلاهما يؤكد العلاقة بينهما.و على هذا الأساس تم طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى علاقة الأمن البيئي بالسلم و الأمن الدوليين.؟**

و تتفرع عن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ما المقصود بالأمن البيئي.؟
- ما معنى السلم و الأمن الدوليين.؟
- ماهي أهم المشاكل البيئية المؤثرة على السلم و الأمن الدوليين.؟
- كيف ساهمت المنظمات الحكومية و غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي و حفظ السلم و الأمن الدوليين.؟

للإجابة على الإشكالية وما تفرع عنها من أسئلة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج لإلمام بجميع جوانب الدراسة المتمثلة في المنهج الوصفي و المنهج التحليلي بالإضافة للمنهج التاريخي، فالمنهج الوصفي يعتمد على تركيز الدقيق على الوصف، بحيث يصف ظاهرة معينة استنادا إلى الوضع الحالي، وجمع المعلومات الدقيقة تمكنه من فهم أعمق وعليه استعنا به عند التطرق إلى تعريف الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين.

أما المنهج التحليلي عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي، حيث يتم تفكيك و تجزئة الموضوع المدروس إلى عناصر أساسية و فرعية، بحيث يحرص الباحث على تحليل و دراسة كل عنصر بشكل مفصل و دقيق، و تم الاستعانة به عند تحليل الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية لتحقيق و حماية الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين.

أما المنهج التاريخي الذي يستخدم للحصول على أنواع المعرفة عن طريق تقصي الأحداث الماضية، و يعتمد كذلك دراسة الوثائق و المخطوطات التاريخية، و تم الاعتماد عليه في السرد التاريخي لنشأة و تطور الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين.

وأثناء معالجتنا لهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات، تتمثل في كون موضوع الأمن البيئي من المواضيع المستحدثة، مما يجعل موضوع العلاقة بين الأمن و السلم و الأمن الدوليين موضوع نادر الدراسة من طرف الباحثين و الدارسين، ما نتج عنه قلة في المراجع المتخصصة فيه، بالإضافة إلى مشكل موقع المكتبة الذي ساهم أيضا في عدم توفر الكتب.

وعليه قمنا بتقسيم خطة البحث إلى فصلين الفصل الأول المعنون بالإطار المفاهيمي للأمن البيئي السلم و الأمن الدوليين، الذي ينقسم كذلك إلى مبحثين الأول بعنوان ماهية الأمن البيئي و يحتوي أيضا على مطلبين المطلب الأول مفهوم الأمن البيئي، المطلب الثاني خصائص الأمن البيئي و عناصره، أما المبحث الثاني يندرج تحت عنوان ماهية السلم و الأمن الدوليين، و يحتوي أيضا على مطلبين المطلب الأول مفهوم السلم و الأمن الدوليين، المطلب الثاني النظريات المفسرة للسلم و الأمن الدوليين.

و الفصل الثاني المعنون بعلاقة الأمن البيئي بالسلم و الأمن الدوليين، قسم هو الأخر أيضا إلى مبحثين: المبحث الأول تأثير الأمن البيئي على السلم و الأمن الدوليين، تفرع عنه كذلك مطلبين المطلب الأول التهديدات البيئية المؤثرة على السلم و الأمن الدوليين، أما المطلب الثاني نتائج التهديدات البيئية على السلم و الأمن الدوليين، و المبحث الثاني جاء بعنوان الآليات الدولية لتحقيق الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين، الذي انقسم كذلك إلى مطلبين أحدهما الذي هو المطلب الأول المنظمات الحكومية و المطلب الثاني المنظمات غير الحكومية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين

يعتبر الأمن ذو قيمة لدى الشعوب و الأفراد و الدول، فهو دافعا طبيعيا يوجه سلوكهم منذ فجر البشرية لتوطيد السلم و الاستقرار لهم في جميع المجالات، و قد تم الاهتمام بمفهوم الأمن قبل أن يشهد حقل الدراسات الأمنية تطورا كبيرا و قبل ظهور مفاهيم أمنية جديدة، فهذا الأخير كان يقتصر على البعد العسكري فقط، لكن مع التطور الذي حصل في جميع المجالات و تزايد المشاكل البيئية التي جاءت نتيجة الثورة الصناعية في العالم الغربي كالتلوث البيئي، مما ساهم في ظهور الأمن البيئي كمفهوم جديد و الذي يعد من أهم المفاهيم المستحدثة بعد مفهوم السلم و الأمن، فهو قضية جوهرية حظيت باهتمام جميع الدول و المنظمات الدولية و هذا ما يميزه عن باقي المفاهيم الأخرى.

و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى تحديد وضبط مصطلحي الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين، حيث سيتم التطرق لمفهوم الأمن البيئي كنتيجة لتطور الأمن والسلم الدوليين(المبحث الأول)، أما مفهوم السلم و الأمن الدوليين سيتم التطرق إليه في (المبحث الثاني).

المبحث الأول:ماهية الأمن البيئي

في أواخر القرن العشرين احتلت المشاكل ذات البعد البيئي الصدارة في القضايا الأكثر أهمية لدى الأجندة الدولية، و الأمن البيئي من الأبعاد المستحدثة في المنظور الأمني، كما أصبحت له صلة بحياة الإنسان اليومية تمس رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية، و من خلال هذا تطرقنا في هذا المبحث مفهوم الأمن البيئي (المطلب الأول)، و خصائص مع أنواع الأمن البيئي(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الأمن البيئي

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من المفاهيم الجديدة، التي ظهرت بعد الحرب الباردة حيث أخذ حيزا كبيرا من طرف الباحثين و المفكرين في مجال الدراسات السياسية، و قد عززته بعض التدابير الدولية، لذلك و جب إعطاء تعريف للأمن البيئي و نشأته.

و عليه سنتطرق لتعريف الأمن البيئي (الفرع الأول)، بالإضافة لتطور و نشأة الأمن البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الأمن البيئي

الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينيات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، و الدول الاسكندينافية، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع مفهوما بعد للأمن البيئي، كذلك الحال مع المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث لم تتبن بعد مفهوما للأمن البيئي، حتى عام 1994، أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في تقريره السنوي حول التطور الإنساني، أن المشاكل البيئية التي تواجهها الأقطار تعتبر مزيج بين المحلي والعالمي كما أكد على أنه من الصعب المحافظة على أمن الدولة دون تحقيق الأمن البيئي،[1] يعرف أيضا بأنه اتخاذ السبل والإجراءات التشريعية والتنفيذية لحماية البيئة ومواردها من التلوث والتدهور، والدمار من أجل حياة أفضل للبشرية.[2]

[1] طارق إبراهيم دسوقي عطية، الأمن البيئي(النظام القانوني لحماية البيئة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ب د 2009، ص51.

[2] إبراهيم بن سليمان الأحيدب "و آخرون"، أمن وحماية البيئة، دار جامعة نايف العربية للنشر، الرياض، السعودية، ب د 1998 ص44.

وعرفه البعض بأنه تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء، و منع أي تعد عليها قبل حدوثه منعا لوقوع الضرر من هذا التعدي الذي قد لا يمكن تداركه و ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة سواء كانت من خلال سن القوانين و اللوائح التي تمنع التصرفات التي تؤدي لهذا الضرر، أو باستخدام وسائل الملاحظة في حالة ارتكاب جرائم التعدي على البيئة.[1]

و من بين التعريفات كذلك إعادة تأهيل البيئة التي تدمرت في الحروب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى التدهور الجماعي و هذا التعريف يغطي ناحية من نواحي الأمن البيئي، و المتمثلة في تحويل الموارد الطبيعية إلى منتوجات ثم فضلات ثم موارد طبيعية.[2]

جاء أيضا في تعريف أخر بأنه سلامة أداء المحيط الحيوي و التكافل البشري، إذن فإن المصطلح البيئي يتضمن إدراج الضغوط البيئية السلبية التي سوف تكثف في استراتيجيات الدفاع الوطنية هذه التي تشترك مع المجتمع المدني في الإجراءات الواجب اتخاذها، و قد ادمج الأمن البيئي في البرنامج العام لوزارة الدفاع الأمريكية منذ 1996 حيث تضمن التوعية الصحية و السلامة و تشجيع النشاطات البيئية الآمنة والالتزام بالمعايير البيئية و الحفاظ عليها من التلوث، و نشر تقنيات الأمن البيئي و مراقبة الأنشطة البيئية.[3] و هو أيضا القدرة على ضمان توفر الموارد البيئية اللازمة و الضرورية لحياة الإنسان من أجل البقاء دون أن يكون مصدر تهديد و خطر على الحضارة المستقبلية.[4]

---

[1] عبد الهادي محمد العشيري، دور الشرطة في تحقيق الأمن البيئي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،ب د 1998، ص291.

[2] فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص128.

[3] صونية بيزات، "الأمن البيئي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، كلية الحقوق ،جامعة سطيف، الجزائر، العدد ثلاثون ص19.

[4] يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017، ص31.

ركزت كذلك جهود المنظمات الدولية على وضع تعريف للأمن البيئي على انه متعلق بالأمان العام للبشر من الأخطار الناتجة عن عمليات تؤثر على النظام الايكولوجي يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة،[1] بالإضافة لروسيا الاتحادية التي عرفته بأنه حماية الطبيعة و البيئة و المصالح الحيوية للمواطنين و المجتمع و الدولة من التأثيرات الداخلية والخارجية و كذلك الاتجاهات السلبية في عمليات التنمية التي تهدد صحة الإنسان، و التنوع البيولوجي و أداء النظم الايكولوجية المستديمة التي قد تؤثر على استمرارية الحضور البشري.[2]

و ترى إليزابيث شالسكي أن الأمن البيئي يعكس قدرة المجتمع على مواجهة ندرة الموارد البيئية أو مقاومة المخاطر البيئية و التوترات و الصراعات المرتبطة بالبيئة، و عليه يمكن القول بأن الأمن البيئي هو اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية بهدف حماية البيئة من التهديدات الطبيعية و البشرية والحد منها، مما يساهم في اطمئنان على حاضر ومستقبل البيئة و تأمين مواردها و الحفاظ على النظام البيئي و تحقيق أمن شامل للإنسان، و يصنف الأمن البيئي بوصفه فرعا من فروع دراسة الأمن القومي.[3]

أيضا ساهمت مدرسة كوبنهاغن بفضل كتابات باري بوزان، و روبرت كابلان في توسيع مفهوم الأمن ليشمل أربعة أبعاد إضافية إلى جانب البعد العسكري، تتمثل في البعد السياسي و البعد الاجتماعي و البعد الاقتصادي و البعد البيئي، و من جهة أخرى طرحت فكرة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مركزية الإنسان في مفهوم الأمن نظرا لارتباط الأمن الوطني بنوعية الحياة، كما فسحت المجال للنظريات النقدية للخطابات والإيديولوجيات القائمة.[4]

---

[1] فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة و الأمن الدولي، دار وائل للنشر، عمان، ب د، 2000، ص107.

[2] صونية بيزات، المرجع السابق، ص20.

[3] مداني خليل، ضوابط حماية الأمن البيئي (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص القانون البيئي والتنمية المستدامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023/2022، ص12.

[4] كمال راشدي، فاطمة الزهراء ينون،" تهديدات الأمن البيئي في الجزائر"، **حوليات جامعة الجزائر1**، جامعة الجزائر3 الجزائر، العدد الثاني، جوان 2023، ص543.

عرف باري بوزان الأمن البيئي بأنه الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف،[1] و قد جاءت إسهامات هذه المدرسة من خلال برنامجين منفصلين الأول علمي يستند على العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية، بتقديم المشاكل والتهديدات البيئية التي أثرت ولا تزال تؤثر في تقدم الحضارة الإنسانية، و الثاني سياسي يتمثل في نشاط مختلف الهيئات الرسمية والحكومية و التي تعمل على تكوين الوعي السياسي، و محاولة وضع قدرات خاصة في سبيل التعامل مع التهديدات، وعليه مسار هذه الحكومات تحقيق الأمننة.[2]

أما مفهوم الأمن البيئي في الإسلام فيشمل كافة العناصر البيئية المحيطة بالإنسان و التي خلقها الله عز وجل بترتيب دقيق و منظم و أي اختلال في تلك العناصر يلحق بالإنسان العديد من الأضرار و المشكلات الاقتصادية و الصحية،[3] وقد حرم الإسلام أيضا الإفساد في الأرض من باب تكريس الأمن البيئي لقوله تعالى:﴿**وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ**﴾.[4]

و نستنتج من خلال التعارف السابقة أن الأمن البيئي هو انعدام الخوف في الحال و المال و كذلك تلبية حاجياته الحياتية فردا و قوما سواء من عدو داخلي أو خارجي، سواء كان تهديد محدقا أو مؤكدا، و نظم منظومة الأمن الشامل عناصر متعددة و متنوعة أبرزها الأمن النفسي، و الأمن الوظيفي و الأمن الاقتصادي و الأمن السياسي و الأمن الوطني، مع الأمن القومي و غيرها.[5]

---

[1] أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2014/2013، ص25.

[2] مصطفى جزار، الأمن "البيئي والنزعات الدولية : دراسة تحليلية للعلاقة الجدلية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول، جوان 2021، ص323.

[3] عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئي، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، ط2، 2006، ص6.

[4] سورة الأعراف، الآية 31.

[5] عبد القادر الشيخلي، البيئة في ضوء الشريعة و القانون و الإدارة و التربية الإعلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،ط1 2009،ص 34.

الفرع الثاني: نشأة وتطور الأمن البيئي

قد امتدت الأفكار التي تناولت فكرة الأمن البيئي، من حقبة إلى أخرى، و من عصر إلى أخر، لكن قضية حماية البيئة و جعلها مسألة أمنية لم تتبلور و تظهر إلا في السبعينيات و لقيت رواجا كبيرا، حيث عقدت لقاءات و اتفاقيات دولية أولها مؤتمر ستوكهولم الأممي للنظر في المسائل البيئية و الأخطار المتوقعة عن التغير البيئي سنة 1972، الذي يتمحور حول بيئة الإنسان حضره أكثر من 100 ممثل دولة،[1] حيث أشار ضمن المبدأ 21 منه على أن:" للدول حق سيادي طبقا لقواعد القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة في استغلال مواردها الطبيعية عملا بسياستها البيئية و تتحمل المسؤولية الوطنية أو تحت إشرافها لا تسبب أضرارا للبيئة المحيطة للدول الأخرى، أو في الأقاليم التي تقع خارج حدود سيادتها الوطنية، كما نص أيضا على ضرورة اتخاذ الدول الإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات و المعاهدات متعددة الأطراف في مجال قانون البحار."[2]

و في عام 1977 قام "ليستر براون" الذي كان من الأوائل الذين تحدثوا عن القضايا البيئية حيث قام بنشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي حتى يدمج البيئة، و انتقد احتكار الطابع العسكري على الأمن، إضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي، و هو الأمر الذي إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل من الإنسان و الطبيعة، خاصة النظام البيئي و الأمن الغذائي بالإضافة إلى كتابات "ريتشارد أولمان" سنة 1983 الذي أكد على ضرورة عدم التركيز على القضايا العسكرية فقط على حساب قضايا أخرى، كالتهديدات البيئية و التي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة كالفيضانات و الجفاف، استنزاف الموارد الطبيعية. [3]

---

[1] أسماء درغوم، مقاربة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية، رسالة دكتوراه، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة03، قسنطينة، الجزائر، 2021/2020، ص 119.

[2] سعدية مستاوي، الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص27.

[3] نعيمة بن عثمان، مفهوم الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون بيئة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الشهيد حنه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016/2015، ص18.

أيضا دعم مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 الفكرة بشدة من خلال التأكيد على ضرورة إعادة توجيه الخطط والسياسات الوطنية و الدولية لضمان أن جميع القرارات الاقتصادية راعت الآثار البيئية، مع التأكيد على ضرورة تبني مصادر بديلة للطاقة للحد من إنتاج المكونات السامة.[1]

ثم جاء مؤتمر جوهانسبرغ سنة 2002 الذي اتخذ شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة من أجل وضع برنامج نشيط و إيجابي للرقابة على سلامة البيئية و حمايتها ضد الجرائم التي ترتكب في حقها أو إخلال بالتوازن الطبيعي، و هكذا بدأت الأمم المتحدة في دراسة الأمن البيئي بتقييم القضايا البيئية الدولية بمشاركة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمتخصصين في البيئة من أجل تحديد الأسباب وتحليل الأحداث، حيث أصبح مفهوم الأمن البيئي بمثابة المذهب في إدارة القضايا البيئية المتعلقة بالعمليات العسكرية و المعاهدات والاتفاقيات و البروتوكولات البيئية وطال حتى الجرائم البيئية في العمليات العسكرية وواجبات المحكمة الجنائية الدولية بشأنها،[2]كما أعطى برنامج الأمم المتحدة للقضايا البيئية طابعا عالميا، من خلال وضع الأجندة البيئية العالمية لتطوير و إدماج المواصفات البيئية الهدف منه إنشاء هيئة ريادية في مجال البيئة.[3]

و أصبح مفهوم الأمن البيئي بمثابة المذهب في إدارة القضايا البيئية المتعلقة بالعمليات العسكرية و المعاهدات و الاتفاقيات و البروتوكولات البيئية، و طال حتى الجرائم البيئية في العمليات العسكرية.[4]

[1] أسماء درغوم، المرجع السابق، ص120.

[2] صونية بيزات، المرجع السابق، ص17/16.

[3] مراد بن سعيد صالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2013، ص215.

[4] صونية بيزات، المرجع السابق، ص17.

المطلب الثاني: خصائص الأمن البيئي وعناصره

أصبح الأمن البيئي قضية محورية ذات أهمية نتيجة التدهور الذي تعاني منه البيئة، فهو يتضمن كافة الإجراءات القانونية المتخذة لمواجهة التهديدات التي تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي على المستوى الدولي و المحلي، و التي تحدث نتيجة سلوك إنساني مباشر أو بسبب ظواهر طبيعية من شأنها أن تهدد الأمن و السلم الدوليين و حقوق الإنسان،[1] و للأمن البيئي خصائص و أنواع متعددة ومتنوعة أبرزها الأمن الهوائي و الأمن المائي، الأمن البري مع الأمن الغذائي، و التي سنتطرق إليها في هذا المطلب من خلال تقسيمه لفرعين: الفرع الأول (خصائص الأمن البيئي) الفرع الثاني(عناصر الأمن البيئي).

الفرع الأول: خصائص الأمن البيئي

شهدت الأعوام المنصرمة من القرن العشرين تدهورا خطيرا بالبيئة الطبيعية لا يزال مستمرا بشكل متواصل، بحيث يزداد تلوث الهواء بالأبخرة و الدخان، و الغازات السامة، كذلك البحار والمحيطات و الأنهار، مع ارتفاع درجات حرارة الجو و تغير المناخ، و يزداد استنزاف الموارد الطبيعية،[2] مما دفع بالدول و المنظمات الدولية لإبرام العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية التي تهدف إلى المحافظة على البيئة الدولية، فبرز مفهوم الأمن البيئي الدولي كمصطلح جديد و الذي يتميز خصائص من بينها أنه عالمي بالإضافة إلى تعدد أبعاده.

أولا: عالمية الأمن البيئي

الأمن البيئي عامي لكونه من المجالات الأكثر إثارة عالميا، لأنه يتعلق بتهديد مشترك لكل البشر، و لا يتعلق بدولة معينة و إنما العام كله، و أصبح هناك ارتباط كبير بين تدهور البيئة و

[1] نور الدين جابر، باسم شهاب محمد، "خصائص وأنواع الأمن البيئي"، **مجلة أفاق للبحوث والدراسات**، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، مستغانيم، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، العدد الأول، جانفي 2025، ص 685.

[2] نور الدين جابر، باسم شهاب محمد، المقال نفسه، ص659.

تحقيق الأمن الذي يتطلب مواجهة الأخطار والتحديات الناتجة التلوث، و الجفاف و الاحتباس الحراري إضافة إلى معالجة الندرة في الموارد الطبيعية، خاصة الطاقة و المياه كما أن المشكلات البيئية أصبحت تعد إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو من حيث ضمان بيئة سليمة للبشر.[1]

الأمن البيئي قضية تستدعي اهتمام المجتمع الدولي لأن البيئة الإنسانية واحدة و هي كل لا يتجزأ كما أن التهديدات البيئية تتجاوز كل الحدود و تفوق إمكانيات الدولة الواحدة فلا يمكن تجاوز التلوث البيئي إلا عن طريق التعاون الدولي و من خلال الوسائل الدولية القانونية، فالبيئة الطبيعية تمتد من بلد إلى أخر و العناصر المكونة لها من ماء و هواء و بحار ومحيطات و التي ترتبط ببعضها البعض.[2]

ثانيا:تعدد أبعاد الأمن البيئي

للأمن البيئي بعدين يتمثل البعد الأول في الأمن الوقائي الذي يحتاج إلى آليات شعبية و محلية و قوانين أكثرها ملتصق بنوع الإنسان و درجة إدراكه و تعلمه تجاه البيئة المحيطة به، أما البعد الثاني فيتمثل في الأمن العقابي و الذي تتبناه الدولة كمؤسسة عقابية تقويمية للمحافظة على الممتلكات و درجة إدراكه التي من ضمنها البيئية، هنا تسن القوانين و التشريعات البيئية المنظمة لاستخدام الموارد الطبيعية و التي تدعو للمحافظة عليها وفق الأحكام المعمول بها، أما على المستوي العالمي تكتسب القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية قيمة أدبية و أخرى قانونية.[3]

---

[1] محمد مجدان، "الأمن البيئي العامي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر، جامعة الجزائر3، العدد الثامن، جوان 2017،ص 50.

[2] نور الدين جابر، باسم شهاب محمد، المرجع السابق، ص659.

[3] حبيب روامي، الدبلوماسية البيئية: الأمن البيئي العالمي بين المواجهة القطرية والحسابات العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص العلاقات الدولية والدراسات القانونية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة 08 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2018/2017، ص52.

الفرع الثاني: عناصر الأمن البيئي

يعرف النظام البيئي بأنه الآلية التي تتحكم بسير البيئة و هو مصطلح معاصر يشمل الجماعات و المواطن و البيئات في تفاعل حركي بين أفراد البيئة و تبادل الموارد بين الأجزاء الحية وغير الحية فهو نظام يتميز بالتفاعل بين العناصر الحية من حيوان ونبات و كائنات مجهرية ومختلف العناصر الأخرى، و يتضمن كائنات مستهلكة كالإنسان و الحيوان وكائنات متفككة كالبكتيريا الطبيعية، و بالتالي فإن التوازن في هذا النظام أمر ضروري ومهم.[1] و عليه سنتطرق في هذا الفرع لبعض عناصر الأمن البيئي و المتمثلة في الأمن البري والأمن المائي، الأمن الهوائي و من ثم الأمن الغذائي.

أولا: الأمن البيئي البري

يشمل اتخاذ كافة الإجراءات التي تكف الحفاظ على البيئة البرية و منع أي إضرار بها و ضبط مرتكبي أي مخالفات عليها، و توقيع العقوبات على مرتكبها مثل منع اصطياد الحيوانات البرية النادرة و المهددة بالانقراض مثل الغزلان بالصحاري، بالإضافة إلى منع قطع الأشجار والحفاظ على محميات الطبيعية و منع التغيير في طبيعة بعض المناطق الطبيعية والجبال والتربة.[2]

ثانيا: الأمن البيئي المائي

يمثل الغلاف المائي أكثر من 80% من مساحة الكرة الأرضية ويبلغ حجم هذا الغلاف حوالي 296 ميلا مكعبا من المياه ومن هنا تبدو أهمية المياه، حيث أنها مصدر من مصادر الحياة على سطح الأرض.[3] لهذا يعرف الأمن البيئي على أنه قدرة الشخص في الحصول على مياه نظيفة و مأمونة بالقدر الكافي و بالسعر المناسب، حتى يتمكن من العيش و يملك صحة جيدة بينما يؤدي انقطاع سبل الحصول على المياه تعرض الإنسان إلى مخاطر كبيرة تتعلق بالأمن البشري و أهمها انتشار الأمراض وانقطاع سبل المعيشة.[4]

---

[1] جابر نور الدين، باسم شهاب محمد، المرجع السابق، ص665.

[2] عبد الهادي محمد العشيري، المرجع السابق،ص 292.

[3] نعيمة بن عثمان، المرجع السابق، ص26.

[4] عفاف زهراوي، "الأمن المائي وعلاقته بالأمن الغذائي في الجزائر"، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** قسنطينة، الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري، العدد الثاني، ديسمبر2020، ص71.

كذلك يعرف الأمن البيئي المائي بأنه اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها أن تحافظ على الحياة البحرية و الكائنات المتواجدة بها و منع أي تلوث لها سواء نتيجة إلقاء المخلفات من السفن المارة في البحار والمحيطات والأنهار، أو نتيجة لتصريف نواتج المصانع والصرف الصحي من البر أو باستخدام المواد الكيماوية السامة.[1] كما يعتبر الأمن البيئي المائي بأنه الكفاية و الضمان و الزمان و المكان، و يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من المياه وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، علاوة على تنمية الموارد المياه الحالية.[2]

ثالثا: الأمن البيئي الهوائي

يمثل الهواء بيئة الغلاف الجوي المحيط بالأرض و يسمى علميا بالغلاف الغازي لأنه يتكون من عدة غازات تعبر عن مقومات الحياة للكائنات الحية و لهذا فإن أي تغييرات تطرأ على المكونات الطبيعية للهواء تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الكائنات الحية.[3] و عليه فإن الأمن في البيئة الهوائية يشمل كافة الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على الهواء من التلوث و وضع الضوابط التي من شأنها أن تلزم كافة المنشآت على الأرض للالتزام بذلك المفهوم مثل وضع فلاتر على مداخن المصانع وترشيد استخدام طرق بيولوجية لمكافحة الحشرات بدلا من المواد السامة،[4] و قد بات واضحا أن الهواء الذي يشكل سبب الحياة الأول لكل الكائنات الحية، و في مقدمتها الإنسان ملوث بدرجة أو بأخرى تبعا بعض العوامل مثل كثافة النشاطات الصناعية أو درجة وجود الأشجار والغابات أو الازدحام السكاني أو غير ذلك، كما بات واضحا أيضا أن هناك آثار سلبية تنتج عن تلوث الهواء و تصيب الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر الذي قد يؤدي به إلى الهلاك، و قد تجاوز أثر الهواء الملوث الإنسان ليفتك بالحيوان والنباتات.[5]

---

[1] عبد الهادي محمد العشيري، المرجع السابق،ص 292.

[2] عفاف زهراوي، المرجع السابق، ص72.

[3] جليلة بن عياد، حباني كمال، "الحماية الجنائية لبيئة الهوائية في القانون الجزائري"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، تيارت، الجزائر، جامعة ابن خلدون، العدد الأول، جانفي 2019،ص 63.

[4] عبد الهادي محمد العشيري، المرجع السابق، ص292.

[5] راتب سلامة سعود، الإنسان والبيئة، (دراسة في التربية البيئية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 2012، ص129.

المبحث الثاني: ماهية السلم و الأمن الدوليين

سعى الأفراد منذ فجر البشرية لتحقيق السلم و الأمن بشتى الطرق الممكنة ، فكان السلم و الأمن الدوليين في القديم دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد و المجتمعات، من أجل ضمان الاستمرار و الاستقرار، و كذا تحقيق المصالح المشتركة و التعاون الأمني، فأصبح السلم و الأمن يفرض ضرورة التعاون الدولي لردع مختلف التهديدات و الحروب، لكن تحقيق السلم و الأمن الدوليين يتطلب تضافر الجهود و التعاون بين الدول.و على هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث مفهوم السلم و الأمن الدوليين في (المطلب الأول)، مع النظريات المفسرة له في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم السلم و الأمن الدوليين

يعتبر مبدأ السلم و الأمن من أهم المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنه لم يتطرق لوضع تعريف له، الأمر الذي جعله يتسم بالغموض و غياب الإجماع بين المختصين على معناه وتحديد مفهومه شأنه شأن المصطلحات الأخرى المتداولة، لذلك سيتم التطرق لتعريف السلم و الأمن (الفرع الأول)، و من ثم نشأته و تطوره (الفرع الثاني)، و كذا أبعاده (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف السلم و الأمن الدوليين

كما تطرقنا سابقا أن مفهوم السلم و الأمن من المفاهيم الغامضة التي اختلف المفكرون في تعريفها، و عليه سنتطرق في هذا الفرع لتعريف مصطلح الأمن لغة و اصطلاحا و مصطلح السلم كذلك لغة و اصطلاحا.

أولا: تعريف الأمن

1/لغة

يعرفه ابن منظور ضمن معجمه لسان العرب:" الأمن من الأمان والأمانة بمعنى: و قد أمنت أمن و أمنت غيري من الأمن و الأمان، و الأمن ضد الخوف و الأمانة ضد الخيانة.[1]

[1] جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، دار المعارف، القاهرة، مصر، ب د، ب ت ن، ص 140.

و لعل أدق مفهوم للأمن ورد في القرآن الكريم:﴿ **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**﴾.[1] و الأمن أيضا هو المقابل المضاد للخوف و الفزع فهو الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع مكروه.[2]

كذلك في المعجم العربي مختار الصحاح كلمة أمن من باب فهم وسلم،" أمن" أصلها أأمن بهمزتين لينت الثانية للتخفيف، و الأمن ضد الخوف،[3] كما تعرف أغب القواميس الأمن بأنه التحرر من الخوف والقلق، و قد جاءت كلمة الأمن من الفعل الثلاثي أمن، أمنا، و أمانا بمعنى وثق به و اطمأن عليه و لم يخف فهو أمن.[4]

أما كلمة الأمن في اللغة الفرنسيةsécurité هي كلمة مشتقة من اللاتينية securitas و تعني عدم وجود خطر و مخاطر جسدية أو تدميرية لهذه البنية.[5]

2/ اصطلاحا

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الأمن وتمايزت من جهة لأخرى ومن باحث لأخر، فكل حسب رؤيته الخاصة والزاوية التي ينظر منها وحسب الثقافة المتشبع بها، و على العموم يشير هذا المفهوم في الاصطلاح أو على المستوى العملي تقريبا إلى نفس معناه النظري الذي يتحدث عن غياب التهديد و الخوف و الشعور بالطمأنينة، و هذا المفهوم ينطبق على جميع الكائنات الحية

[1] سورة قريش، الآية 04.

[2] محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط01 2009، ص9.

[3] محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ب د، 1950،ص38.

[4] يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب، دار الكتب العلمية، لبنان، ب د، 2001، ص38.

[5] حبيب رومي، المرجع السابق، ص20.

كلها و في شتى الظروف والأحوال، فقد كان الأمن و لا يزال المطلب الأول و المحرك الأساسي لنشاطاتها.[1]

و كثيرا ما ارتبط مفهوم الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها في إدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية و استقلالها، و استقرارها السياسي و ذلك في مواجهة الدول الأخرى هكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية و كيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري، و يعود ذلك إلا أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب المواتية لها لاحتكار الحقل المعرفي.[2]

كما تطرق بعض المفكرون لتعريف الأمن بأنه إحساس الفرد و الجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية بدافع الأمن بمظهريه، المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري وتوافق مع الغير و النفسي المتمثل في اعتراف المجتمع بالفرد و دوره و مكانته.[3] أما الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي فقد عرفت الأمن بأنه هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية و الداخلية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي، و عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن بأنه حماية الدولة من السيطرة عليها بواسطة قوى أجنبية، أما والتر ليبمان تطرق للأمن بقوله أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب كهذه.[4]

---

[1] مراد علي عباس، الأمن و الأمن القومي(مقاربات نظرية)، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الجزائر، ط1 2017، ص 15.

[2] مالك عباد، تهديدات الأمن البيئي في ظل النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021/2020 ص22.

[3] محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي، دار الشعب للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، ب ط، 1975، ص37.

[4] أحمد فريجة، لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع عشر، جانفي 2016، ص159.

في حين عرف ريتشارد أولمان الأمن في مقالته 1983 المعنونة بإعادة تعريف الأمن على أنه نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير و خلال فترة زمنية وجيزة يتدهور مستوى معيشة السكان، لدولة ما، أو تهديد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة لحكومة الدولة أو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص، جماعات شركات) داخل الدولة.[1]

إن ظاهرة التنظيم الدولي التي شهدها المجتمع الدولي فرضت ضرورة عدم تجزئة الأمن وهنا أمن الدول ككل و ليس الأمن الفردي لكل دولة، و إن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد مفهوم الأمن الدولي و لعل السبب يكمن في كون الأمن يتسم بصفة التغيير فهو حقيقة متغيرة حسب ظروف الزمان و المكان، و وفقا لاعتبارات داخلية و خارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا بل مفهوما ديناميكيا يتطور بتطور الظروف و المعطيات و العوامل المحلية و الإقليمية و الدولية.[2]

يعتبر تعريف باري بوزمان لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يعرف الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد فبنظره تتحقق الحالة الأمنية عندما تنتفي من كل أشكال التهديد، و يضيف كذلك أن الأمن القومي هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية،[3] كذلك شكلت أطروحات وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا في مؤلفه جوهر الأمن لسنة 1964، أحد المداخل التنموية لتحقيق الأمن، والتي تربط بين مفهوم الأمن و التنمية من خلال إيجاد علاقة سببية بينهما، فتحقيق الأمن يستدعي وجود و توفر التنمية.[4]

---

[1] مالك عباد، المرجع السابق، ص23.

[2] أسود محمد الأمين، الوسائل القانونية لحماية السلم والأمن الدوليين في ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم في القانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2018/2017، ص3.

[3] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر الجزائر، ط1، 2005، ص13.

[4] ابتسام أوعشرين، "مطبوعة مقياس نظريات الأمن الدولي"، محاضرات أعدت لطلبة السنة الثانية ماستر قسم العلاقات الدولية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، 2023، ص12.

أما الدكتور عمر سعد الله فقد عرف الأمن بأنه حالة ليس فيها أي قلق و تهديد أو شعور بالخوف من أي كان، و يقوم الأمن في المنظر الإسلامي على غزالة كل ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار و مخاطر الحرب و يعكر صفو العلاقات الدولية كما يقوم على تأمين رفاهية الشعوب وتحسين نوعية حياتها.[1]

و عليه نستنتج مما سبق أن مفهوم مصطلح الأمن لا يحتوي على تعريف جامع و شامل نظرا لاختلاف أطروحات و أراء المفكرين والباحثين في هذا المجال، بالإضافة إلى لتنوع مدارس الدراسات الأمنية، فمفهوم الأمن شأنه شأن المصطلحات الأخرى هو مفهوم متنازع عليه جوهريا.

ثانيا: تعريف السلم

1/ لغة

يقصد بلفظة السلم عند علماء اللغة العربية الصلح و النجاة، و السلام و الطاعة والمسالمة و التوافق و التفاهم، فيقال سلم سلامة و سلاما من كل عيب أو آفة بمعنى نجا وبرئ منها، و سالم من نجا و خلص مما أدى وبقي حيا بعد تعرضه لخطر شديد، و عليه فإن السلم حال توافق والتفاهم بعيدا عن الحرب، السلام عكسه الحرب، بمعنى السلم بين الأمم.[2]

كما تدل كلمة السلم على الصحة و العافية في كل ما اشتق منها، قال صاحب الصحاح: السلم السلام، و قرأ أبو عمروا ادخلوا في السلم كافة و ذهب بمعناها إلى الإسلام السلم بفتح السين و كسرها يذكر ويؤنث، و السلم المسالم تقول أنا سلم لمن سالمني و السلام السلامة و اللام الاستسلام.[3]

[1] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2007، ص433.

[2] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، لبنان، ط1، 2000، ص693.

[3] بركة محمد، المحافظة على الأمن و السلم الدوليين بين هيئة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية- دراسة مقارنة بين مجلس الأمن الدولي و مجلس السلم والأمن الإفريقي، رسالة دكتوراه، تخصص علاقات دولية وسياسات دولية، العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص22.

و قد وردت كلمة السلم و ما معناها أكثر من مائة مرة في القرآن الكريم، و هذا يدل على أن السلم أو السلام من أهم المبادئ التي سعى الإسلام لتعميق جذورها فقد أعلن الإسلام مبدأه السلمي منذ أن أشرقت شمسه في القرن السادس ميلادي،[1] و في ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ**﴾.[2]

و عليه فإن السلم في اللغة العربية يعني حالة مضادة للظروف الحرب أو الصراع أو القتال أو الاعتداء الاضطراب، و هو مرادف للصلح أو السلام، أو الطمأنينة والأمان، و من ثم السلم يعني العيش في سلام بعيدا عن الصراع خلال فترة زمنية معينة بين جماعة بشرية معينة ابتدأ من الأسرة حتى المجتمع الدولي، فهو بالنسبة للأفراد يعني سلامة البدن والمال أما دوليا فيعني سلامة كيان الدولة في أقاليمها و شعوبها و سلطتها السياسية.[3]

2/ السلم اصطلاحا

عرف أبو البقاء الكفوي السلم اصطلاحا بأنه ضد الحرب و هو أيضا الإسلام، و السلم بمعنى الصلح، و يفتح ويكسر و يذكر ويؤنث.[4]

كما يعرف السلم الدولي بأنه منع الحروب بين الدول التي من شأنها أن تؤدي لحروب عالمية، بمعنى الحروب التي تقع بين الدول، ذلك أن الأمم المتحدة أنشئت نتيجة الحرب العالمية الثانية، حيث جاء الميثاق لمنع الحروب التي تهدد السلم و الأمن الدوليين.[5]

---

[1] نور الدين طوابة، "مفهوم السلم و مظاهره في شريعة الإسلام"، **مجلة الحقيقة في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد الثاني، مارس 2003، ص2.

[2] سورة الأنفال، الآية61.

[3] إدريس قادر رسول، المنظمات الدولية وتفعيل القرارات الخاصة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، رسالة دكتوراه تخصص القانوني الدولي العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2015، ص 52.

[4] بركة محمد، المرجع السابق، ص23.

[5] سهيل حسن الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، أهداف الأمم المتحدة ومبادئها)، الجزء الأول، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، ط01، 2011، ص63.

و عرف الفقيه جاستن بوتول السلم بأنه حال مجموعة من الدول تعيش الاستقلال السياسي، في حين أورد المفكر هينري كيسنجر السلام الدولي ليس هدفا بحد ذاته، لكنه ينشأ كنتيجة لقيام نظام دولي مستقر، فمفهوم السلم الدولي تعدى الطرح العسكري إلى طرح أكثر شمولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، و هذا التوسع من المفهوم التقليدي الذي يحصره في بعده العسكري إلى المفهوم الحديث، الذي يأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب و الأبعاد التي تأتي كنتيجة لتطور المجتمعات،[1] فالسلم و الأمن الدوليين نظام يهدف إلى بلوغ حالة الاستقرار للعلاقات الدولية في ظل المجتمع الدولي و استمرارها.[2]

و عليه يمكن تعريف السلم بكونه حالة من الهدوء و السكينة و الطمأنينة و غياب التهديدات العسكرية منها و السياسية، كالحروب و أعمال العنف، سواء كانت داخلية أو دولية كما يرى البعض أن السلم الدولي حسب القانون الدولي الاتجاه الذي يسعى لمقاومة الحرب والنزاع المسلح في العلاقات البشرية و الدولية، و تحقيق المجتمع الإنساني الذي يسوده السلام و الإخاء و المحبة، و يستنتج من هذا التعريف أن السلم الغاية التي يهدف البشر إلى تحقيقها.[3]

الفرع الثاني: نشأة وتطور السلم و الأمن الدوليين

تشكل الحروب والنزاعات المسلحة والصراعات منذ فجر البشرية، اعتداءا على الإنسان وسلامته وتراثه الحضاري، وتجعله في خطر وخوف دائم، وان اختلفت مبرراتها وتسمياتها، من مشروعة إلى محقة ومن دفاعية إلى وقائية، و هذا ما دفع بالشعوب إلى إدراك ضرورة التعاون الأمني فيما بينها لوقف الحروب التي هددت الوجود الكائن البشري، فنشر السلم والأمن يكفل لها تحقيق مصالحها المشتركة و الاستمرار والبقاء، و عليه فإن الأمن والسلم فكرة عميقة الجذور في التاريخ الإنساني، عرفت من قديم الزمن وتطورت و مرت بمراحل وتعديلات عدة من قبل المنظمات

[1] بركة محمد، المرجع السابق، ص 23.

[2] أسود محمد الأمين، المرجع السابق، ص4.

[3] عبد اللطيف بومليك، أثر تطور العلم والتكنولوجيا على السلم والأمن الدوليين، رسالة دكتوراه، تخصص قانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2021/2020 ص20.

الدولية و المفكرين حتى وصل مفهومها لما هو عليه الآن، و من هذا المنطلق سنتطرق للأمن و السلم الدوليين في العصور القديمة و الوسطى حتى العصر الحديث.

أولا: السلم و الأمن في العصور القديمة والوسطى

في العصور القديمة و حتى نهاية الإمبراطورية الرومانية ذكر المؤرخون القدماء أنه كانت هناك علاقة دولية تحكمها بعض القواعد كالمعاهدات التي أنهت الكثير من الحروب، إذ أن الباحثين تبين لهم أن العلاقات بين الشعوب لم تكن مقتصرة على ميادين القتال والحرب، بل عرفت أيضا العديد من العلاقات السلمية المستقرة.[1]

الفيلسوف اليوناني أرسطو في كتابه السياسة قال:" إن المدن اليونانية لها الحق أن تتقدم معا لفتح أراضي الشعوب البربرية، و هذا الحق يصبح واجبا بمجرد أن يصبح مستندا إلى قوة عسكرية تعطي الأمل بالنصر." و لكن هل أقر الإغريق قواعد قانونية تحكم علاقات القوة فيما بينهم في ظل ما يسمى بالدولة المدنية، فمن المعلوم أنه في القرن السادس قبل الميلاد وحتى السيطرة المقدونية ابتداء من عام (388 ق.م) انقسمت الأمة الإغريقية إلى عدة مدن مستقلة، و قد طبقت هذه المدن علاقاتها المتبادلة قواعد قانونية يمكن أن توصف بأنها قواعد دولية، وقد أكدت هذه القواعد على ضرورة احترام السيادة والسلامة الإقليمية.[2]

على الرغم من هذا كان الإغريق ينظرون لبقية الشعوب الأخرى بأنهم من البربر ولا يحتاجون في التعامل معهم لأي قواعد، بالأخص تلك القواعد التي تطبق على العلاقات المتبادلة بين المدن الإغريقية.[3]

أما العهد الروماني ساهم أيضا في تطوير قواعد و مبادئ الحرب و من أشهر الفقهاء آنذاك شيشرون وكانت هذه القواعد تلزم الإعلان الرسمي و تجعله أمرا ضروريا، و إلا اعتبرت الحرب غير عادلة، كما أن الحرب بدون سبب عادل، كالانتقام و دفاع عن النفس تعتبر كذلك غير

[1] علي الصادق أبو الهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، مصر، ط11، 1975، ص39.

[2] بومليك عبد اللطيف، المرجع السابق، ص25.

[3] صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ب د، 2007 ص12.

عادلة،[1] كما أن الإمبراطورية الرومانية عند اتساعها كانت علاقتها مع الشعوب الأخرى تتوقف على ما إذا كانت تربط بين روما و الشعب الأخر معاهدة صداقة أو معاهدة ضيافة أم معاهدة تحالف، فإن أفراد الشعب الأخر يستمتعون بالحماية في حالة انتقالهم أو وجودهم في روما، أما الشعوب الأخرى التي لا تربطها بروما أية معاهدة، فإن أفرادها وممتلكاتها لا تتمتع بمثل هذه الحماية بل يحل قتلهم أو استبعادهم، و الاستيلاء على ممتلكاتهم، و على الرغم من أن روما في الفترات المبكرة من تاريخها، كانت أكثر استعداد للاعتراف بقواعد سلوك دولية، تعتبرها ملزمة لها ولغيرها من الدول الأخرى مثل المعاملة بالمثل والمساواة القانونية.[2]

و في العصور الوسطى التي تمتد حتى معاهدة وستفاليا سنة 1648 كانت حياة الأمم تعتمد بدرجة أولى على الحروب واستخدام القوة في علاقتها فيما بينها استنادا إلى فكرة أن الحق هو للأقوى دائما، إلا أنه في الفترة التي غلب عليها الطابع الديني في أوربا انتشرت بعض حول التآخي بين الشعوب و نبذ الحروب، وبالتالي قيام فكرة التوفيق بين الدول الأوروبية المسيحية الخاضعة لسلطة البابا.[3]

كذلك السلم و الأمن في الإسلام يعتبر من أهم المبادئ التي سعى الإسلام غلى تحقيقها و تعميق جذورها، لتصبح جزءا لا يتجزأ من كيانهم و مظهرا شاملا من مظاهر عقيدتهم، فقد أعلن الإسلام مبدأه السلمي منذ أن شرقت شمسه في القرن السادس ميلادي، و تجدر الإشارة إلى أن كلمة السلام و ردت في أكثر من مئة آية من القرآن الكريم، في حين لم نذكر كلمة الحرب إلا في ست آيات فقط.[4] في قوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ**﴾.[5]

---

[1] أسود محمد أمين، المرجع السابق، ص 17.

[2] صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص12-13.

[3] يوسف بن عودة، الأمن الدولي وأثره على التنمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص قانون دولي والعلاقات السياسية الدولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانيم، الجزائر، 2013، ص15.

[4] بومليك عبد اللطيف، المرجع السابق، ص30/29.

[5] سورة البقرة، الآية208.

ثانيا: الأمن والسلم في العصر الحديث

بعد تعاظم قوة بعض الدول في أوربا و ألمانيا نتج عنه الإخلال بقواعد معاهدة وستفاليا حيث انتشر مفهوم الحرب مرة أخرى مما دفع بدول أوربا إلى التكاثف من جديد و ظهرت معاهدات جديدة لتنظيم أوربا من بينها مؤتمر فيينا 1815 و الذي عقدة لإعادة التوازن الدولي في أوربا بإرجاع الملوك الذين أزاحهم نابليون من عروشهم، فالمؤتمر جاء أساسا لتشكيل الجماعة الدولية الحديثة التي بدأت في التوسع بعد الثورة الصناعية حتى أصبحت نظاما دوليا يشرف على العالم وهو النظام الأوروبي الذي استطاع أن يؤسس العديد من المعاهدات والاتفاقيات كاتفاقية لاهاي الأولى والثانية سنة 1899 و1907 الخاصة بقواعد الحرب وتسوية النزاعات الدولية.[1]

في حين عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة زوال الثنائية القطبية بانهيار المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والتي أدت إلى عدة تغيرات في العديد من المفاهيم أبرزها السلم و الأمن إذ أن ما يمكن استخلاصه من جملة التعريفات السابقة للسلم و الأمن أنها ترتكز على المفهوم التقليدي الذي تم حصره في بعده العسكري، من خلال تجنب الحرب أو انتفائها والتي أصبحت سببا تقليديا لتهديد السلم و الأمن مقارنة بالمفهوم الحديث، الذي تعدى الطرح العسكري إلى طرح أكثر شمولية، و الذي يأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب والأبعاد الإنسانية والتنموية وسياسية.[2]

و من هنا يتبين أن مفهوم الأمن مفهوم قابل للتغير وفقا لطبيعة الظاهرة أو الحالة التي يعالجها، و كذا وفقا لطبيعة توظيفه، كالحالات المرتبطة بالنزاعات أو الصراعات وحتى الحروب كما قد يأخذ الأمن جوانب أخرى ترتبط بالأمن الاجتماعي والثقافي، و الذي يشير إلى ضرورة الحفاظ على الهويات الأصلية للشعوب وعدم خضوعها للغزو الثقافي الخارجي.[3] فالتهديد العسكري الخارجي لم يعد هو مصدر الخطر الوحيد للأمن الدولة، و هو ما تجاوز المفهوم التقليدي

[1] يوسف بن عودة، المرجع السابق، ص16.

[2] عبد اللطيف بومليك، المرجع السابق، ص33.

[3] ابتسام أوعشرين، المرجع السابق، ص 18.

للأمن الذي لم يصبح بالضرورة عسكري و يستوجب إيجاد حلول و استحداث آليات لمواجهة هذا الخطر.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسلم و الأمن الدوليين

يعتبر السلم و الأمن الدوليين من العوامل الجوهرية التي تحفظ الوجود الإنساني، مما جعله يحظى بأهمية كبيرة لدى الباحثين و المفكرين في مجال العلاقات الدولية، بحيث أصبح علم قائم بذاته تناولته معظم نظريات العلاقات الدولية أبرزها النظرية الواقعية و الليبرالية و من ثم النقدية وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال تقسيمه لثلاث فروع.

الفرع الأول: السلم و الأمن الدوليين في الفكر الواقعي

ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين مع ازدهار الدول الصناعية فهي تعتبر من أقدم النظريات التي ساهمت في تحديد البناء النظري في العلاقات الدولية وكذا تحليل مفهوم الأمن وتحديد المرتكزات التي يقوم عليها، فالواقعية تعتبر أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة و النظام الدولي يقوم على مبدأ توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي.[2]و انطلق رواد المدرسة الواقعية في تفسيرهم للظاهرة الأمنية من فكرة أن الدولة هي الوحيدة التي تمتلك وسائل الاحتكار الشرعية للقوة و العنف داخل حدودها و بصلاحيات قانونية

[1] عيسى بن سيدهم، بوبرة علي، الأمن الجماعي الدولي و حفظ السلم و الأمن الدوليين، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص القانون الدولي العام، قسم القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2022 ص18.

[2] حليمة حقاني، "مفاهيم ونظريات الأمن الدولي"، مقياس علاقات دولية، سنة أولى ماستر، قسم العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، ب س ن، ص09.

عليا الأمر الذي يضمن أمن الأفراد في إطار العلاقات المتبادلة بين المؤسسات السلطوية للدولة والمواطنين،[1] كما يفترض الواقعيون أن القضايا الحقيقية في السياسة الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني للمصالح المتنافسة، و المحددة في مفهوم القوة، و حسب هذا الطرح فإن التهديد الذي يواجه أمن الدول نابع بالأساس من سعي مختلف الدول إلى اكتساب القوة أو استعمالها إذ اعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، و يعتمد هؤلاء على مرجعيات هوبز الذي يعتبر أن كل دول تسعى للبقاء، و يقول آرون أن الأمن هو الهدف الأول بالنسبة للأفراد و يندرج ضمن الأهداف الأبدية.[2]

و يؤكد الواقعيون على أن العالم يمكن شرحه بطريقة دورية أي أن المستقبل لن يكون مختلفا عن الماضي، و أن النظام الدولي كان و سيبقى دائما فوضويا فالدول تنافس لأجل الرفاهية الأمن و السلم،[3]كما تعتبر أفكار الواقعية التقليدية نتاج تفكير العديد من الفلاسفة و المفكرين السياسيين أبرزهم نيكولا ميكيافيلي الذي ساهم في تطور النظرية الواقعية من خلال أعماله أهمها الأمير صادر سنة 1513، الذي عمل على عزل العمل السياسي عن أي مضمون أخلاقي مجسدا لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، و هو جوهر النصائح التي همس بها للأمير والتي تتعلق بمجملها بكيفية الاستيلاء على السلطة.[4]

أما الواقعية الجديدة و التي من أبرز روادها كينيث والتز تقوم على عدد من الفرضيات الأساسية منها أن النظام الدولي نظام فوضوي بمعنى غياب سلطة مركزية تضبط سلوكية الدولة وللحفاظ على سيادة الدولة لابد من بناء قوة عسكرية هجومية ضاربة، وتذهب كذلك الواقعية

---

[1] الصادق جراية، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوادي، الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخظر، العدد الثامن، جانفي 2014، ص22.

[2] درغوم أسماء، المرجع السابق، ص 57.

[3] جمال حواوسة، "الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قالمة، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، العدد السادس عشر، ديسمبر 2018 ص307.

[4] حليمة حقاني، المرجع السابق، ص10.

الجديدة لاعتبار الحرب معلم تاريخي دائم من معالم السياسة العالمية،[1] كما ركزت أيضا على مختلف السياسات الدولية خاصة تلك التي من شأنها أن تحد من أسباب الحرب و تحقق شروط السلام.[2]

و عليه فإن الأمن من منظور الواقعي هو كيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها و استقرارها واستقلالها السياسي و يقتصر الأمن على حدود الدولة القومية واعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية و ذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي، و اتفق الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول رغم أنهم اختلفوا في أهمية مقارنته بالأهداف الأخرى كالقوة و الثروة.[3]

الفرع الثاني: السلم و الأمن الدوليين في الفكر الليبرالي

إن النظرية الليبرالية جاءت نتيجة الانتقادات التي وجهت للطرح الواقعي فهي كانت ولا زالت تعود في جذورها إلى القلق الأخلاقي تجاه أسباب الحرب و شروط السلام و الأمن و تعتبر من النظريات الأساسية و الفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية حيث طرحت مجموعة من الأحكام و النظريات التي تدور حول أهمية الحرية في النظام السياسي الدولي و الدعوة إلى إصلاح النظام القائم من التنظيم و التعاون الدولي،[4] و تطورت النظرية الليبرالية من قبل الأستاذين ليستر براون عام 1977 و ريتشارد أولمان عام 1983، اللذان حاولا التركيز على التهديدات التي تمس الشعوب من خلال إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل كل التهديدات غير العسكرية التي تشكل خطرا على الإنسان، منتقدان معا المنظور التقليدي الذي يركز على أهمية البعد العسكري لضمان الأمن،[5] لكن الجذور الفلسفية للنظرية تعود للفكرة اليونانية التي تقول بأن الأفراد كيانات عقلانية

---

[1] جمال حواوسة، المرجع السابق، ص308.

[2] صادق جراية، المرجع السابق، ص22.

[3] هشام صاغور،" الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية"، **مجلة القانون**، معهد العلوم القانونية والإدارية غليزان، المركز الجامعي، العدد السابع، ديسمبر 2016، ص235.

[4] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية)، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية إستراتجية ومستقبليات، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر الجزائر، 2010، ص84.

[5] أمينة دير، المرجع السابق، ص55.

قابلة لفهم و إدراك إمكانية التطبيق العالمي للقوانين التي تحكم كلا المجتمعين الطبيعي والإنساني وبالتالي لهم القدرة على تطوير ظروفهم و حياتهم عن طريق خلق مجتمع تسوده العدالة.[1]

و عليه فإن التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى ما فوق الدولة أكثر ما دون الدولة ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية، و هي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات هي التي تحدد أجندة الأمن و تجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه، كما يمكن القول أن أتباع النظرية الليبرالية يذهبون لتركيز على التعاون الدولي بمجالاته العديدة و أشكاله المتنوعة.[2]

و تعتبر الدراسات الرائدة لباري بوزان نقطة تحول في حقل الدراسات الأمنية و ذلك بتوسع دائرة التهديدات ليتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل الأساسي من وجهة نظر الواقعيين بحيث يرى بوزان أن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم والاجتياح من طرف دولة ضد أخرى تعتبر الانشغال الأساسي للحكومات و لكن من المهم في نفس الوقت التأكيد بأن الأمن الوطني يمكن أن يدعم القطاعات الأخرى كالقطاع الاقتصادي و السياسي والبيئي و الثقافي.[3]

و انقسمت النظرية الليبرالية لقسمين القسم الأول الليبرالية البنيوية أما القسم الثاني الليبرالية المؤسساتية، بحيث يرى أنصار الليبرالية البنيوية أن بداية الاستقرار الدولي يبدأ من المجتمعات المحلية بأن تتحول الجمعات المكونة لهذه المجتمعات إلى السبيل السلمية في بناء العلاقات و تحقيق الحاجات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية و السياسية بدلا من القوة في التعبير عن الحاجات و الأهداف و الإرادات السلوكية، هذا المستوى الأولي من السلم سوف يتطور إلى

[1] محمد طاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية (دراسة في المنطلقات والأسس)، رسالة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، 2015/2014 ص148.

[2] رواسي الحبيب، المرجع السابق، ص28.

[3] هشام صاغور، المرجع السابق، ص239.

المستويات الدولية عندما تعمم التجربة في الدول، و تنتشر الديمقراطية و تصبح هذه الديمقراطيات تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية و التفاعل مع الفواعل الأخرى بدلا من الاعتماد على القوة.[1]

أما النظرية المؤسساتية فيعتقد أنصارها أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار و يرى كوهين و مارتن أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات و خفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر ثقة و إقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق و العمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل، و بالتالي دعم هذه المؤسسات لإمكانية مساهمة هذا التعاون في تهدئة النزاعات.[2]

و عليه فإن المنظور الليبرالي للأمن هو أمثر تطورا من المنظور الواقعي الصلب لأنه أخرج مفهوم الأمن من معناه العسكري إلى أبعاد أخرى أبرزها الجانب الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات و جماعات أمنية تساهم في بالتعاون والتكامل المركب الذي يعطي فاعلية للاستقرار والأمن على حساب حالات الحرب والصراع.[3]

الفرع الثالث: السلم و الأمن الدوليين في مدرسة كوبنهاغن

كان لنهاية الحرب الباردة تأثير بالغ على الدراسات الأمنية حيث أثبت فشل ومحدودية التصورات التقليدية المركزة على أمن الدولة الذي يتحقق بالقوة العسكرية، و لكن مع بروز تهديدات جديدة صادرة في أغب الأحيان من داخل الدولة لم تعد القوة العسكرية وحدها تكفي و لم تعد الدولة من يجب أن تؤمن بل صارت وظيفتها تأمين الفرد و هذا ما حاولت نظرية

[1] عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط01، 2011، ص95.

[2] ياسين سعيدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران02 محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2016/2015، ص 24.

[3] حليمة حقاني، المرجع السابق، ص28.

كوبنهاغن تفسيره.[1] بحيث كان معهد كوبنهاجن للسلام منذ إنشائه عام 1985 مصدرا رائدا في دراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية، من أهم رواده نجذ باري بوزان الذي انظم إلى المعهد سنة 1988 كمدير أحد المشروعات البحثية و هو السمات العسكرية للأمن الأوروبي و من تم تلاه المفكر أولي وايفر في تأليف سلسلة من البحوث النظرية، من خلال هذه اللقاءات طور هؤلاء المنظرون برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم و الأطر الفكرية السائدة،كما قدموا أيضا نظريتين لإعادة مفهوم الأمن الأولى تعرف بالأمن المجتمعي والثانية تعرف بنظرية الأمننة.[2] فيعرف بوزان الأمن المجتمعي أنه الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة لتطور الأنماط التقليدية للغة و الثقافة والهوية الدينية و القومية و العادات بمعنى قدرة المجتمع على الاستقرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية، فحسب بوزان يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد.[3]

أما وايفر يرى بأن الأمننة هي إضفاء الطابع الأمني بحيث يصبح تحديد المشكلة الأمنية هي الخطوة الأساسية لحدوث الأمننة من طرف الدولة وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة ولكن رغم أن للنخب دور محوري في تحديد المشكلة الأمنية و الأمننة لا تتم إلا بتدخل المجتمع الذي يعطيه وايفر أهمية.[4]

كما يرى باري بوزان الذي شكلت أعماله همزة وصل بين الدراسات التقليدية و النقدية أن الأمن لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده، أو أمن الدولة و لكنه يتوسع ليشمل أبعادا وقطاعات جديدة، فحسبه الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا، بحيث توسع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية...).[5]

[1] هشام صاغور، المرجع السابق، ص242.
[2] ياسين سعيدي، المرجع السابق، ص26.
[3] هشام صاغور، المرجع السابق، ص244.
[4] هشام صاغور، المرجع السابق، ص244.
[5] أسماء درغوم، المرجع السابق، ص70.

و لا شك أن مدرسة كوبنهاغن تقدم إطارا ملائما لمفهوم الأمن، بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل أنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة و بشكل ديناميكي، و بهذا الشكل فإن الأمر يرتبط بثلاث مستويات الأفراد، الدول و النظام الدولي بحيث أن الأمن على أي من هذه المستويات يعتبر ضروريا، كما ميز باري بوزان بين خمسة أبعاد، البعد العسكري، البعد السياسي والبعد الاقتصادي بالإضافة للبعد الاجتماعي و البعد البيئي، فكل قطاع من هذه القطاعات لا يمكن أن يعمل بمعزل عن القطاعات الأخرى.[1]

في الأخير ما يمكن استخلاصه هو أن الأمن لم يعد لصيقا بالدولة فقط، بل أصبح نتيجة خطاب رسمي ولممارسات مؤسساتية من قبل صناع الأمن، لكن مدرسة كوبنهاغن لم تسلم من الانتقاد كغيرها من المدارس فبيل مكسويني يرى بأن مدرسة كوبنهاغن تعطي تصورها للمجتمع والهوية على أساس كونهما فعل اجتماعي له نفس السياق الموضوعي والأنطولوجي للدولة.[2]

[1] حبيب رواميي، المرجع السابق، ص30.

[2] أسماء درغوم، المرجع السابق، ص71.

الفصـل الثـاني:

علاقة الأمن البيئي بالسلم و الأمن الدوليين

أصبح موضوع التهديدات البيئية يحظى بأهمية كبيرة على مستوى حقل الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، لما لها من آثار على أمن الأفراد و الاستقرار السياسي للدول و التي تتمثل في اختلال التوازن البيئي الذي بات يهدد الحضارة البشرية جميعها، كما أن علامات التدهور البيئي أحدثت تحولا كبيرا في مفهوم الأمن الذي كان يرتكز أساسا على حماية الأرض وحدود الدولة من العدوان الخارجي المتمثل في التهديدات العسكرية والسياسية فقط، بحيث أصبح له مفاهيم وأبعاد أخرى، متمثلة في الأمن البيئي الذي قضية محورية تأخذ أهمية قصوى و هذا ما ساهم في تطور العلاقة بين الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين اللذان تضافرت الجهود الدولية لضمانهما وتحقيقهما، من خلال اتخاذ جملة من التدابير والإصلاحات.

و من خلال هذا الطرح سنتطرق في هذا الفصل لمبحثين المبحث الأول بعنوان تأثير الأمن البيئي على السلم و الأمن الدوليين، حيث تم التطرق فيه إلى التهديدات البيئية المؤثرة على السلم و الأمن الدوليين، بالإضافة إلى نتائج تأثير هذه التأثيرات، أما المبحث الثاني بعنوان الآليات الدولية لتحقيق الأمن البيئي مع السلم و الأمن الدوليين، الذي تطرقنا فيه المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية وآلياتها لتحقيق كل من الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين.

المبحث الأول: تأثير الأمن البيئي على السلم و الأمن الدوليين

يؤثر الأمن البيئي على السلم و الأمن الدوليين بتهديدات بيئية، تؤثر على سبل رفاهية الفرد و عيشه من خلال المساس بحقوقه السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان، أو من خلال التأثير على الأمن واستقرار الدولة بظهور نزاعات وحروب بين الدول، و نجذ على رأس هذه التهديدات البيئية تغير المناخ الذي يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي، و التلوث البيئي الذي قد يؤدي إلى هجرات جماعية وصراع حول الموارد المتجددة.

و بناءا على ما سبق سنتطرق في هذا المبحث للتهديدات البيئية المؤثرة على السلم و الأمن الدوليين (المطلب الأول)، و نتائج هذه التأثيرات(المطلب الثاني).

المطلب الأول: التهديدات البيئية المؤثرة على السلم و الأمن الدوليين

تفرز المشكلات البيئية تحديات و تهديدات للأمن البيئي، حيث شهدت السنوات الأخيرة تدهورا مخيفا للبيئة الطبيعية بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية و استمرارية الحياة[1]، فمن المعلوم أن تهديدات البيئية تتسم بكونها ذات طابع دولي، حيث تمتد آثارها عبر الحدود كما أن أبعادها متعددة تمس مختلف المجالات منها الاقتصادية و السياسة و الاجتماعية و الثقافية، فتدهور الموارد الطبيعية يعد من أهم أسباب تدهور السلم و الأمن الدوليين و حقوق الإنسان، و عليه فإن دور الأمن البيئي في تحقيق السلم و الأمن الدوليين يتطلب بالدرجة الأولى التقليل من حدة التهديدات البيئية، و انطلاقا مما سبق سوف نتطرق لعرض أهم التهديدات البيئية المؤثرة على السلم و الأمن الدوليين و ذلك لتوضيح طبيعة العلاقة بين كل من الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين[2]، و هذا من خلال تقسيم هذا المطلب لفرعين الفرع الأول التغيرات المناخية، الفرع الثاني التلوث.

---

[1] صونية بيزات، المرجع السابق، ص21.

[2] نوال بن قلوش، "الأمن البيئي والأمن الإنساني تكامل أم تقاطع؟"، **مجلة آفاق علمية**، مركز الجامعي لتامنغست، تمنراست ب د، العدد الأول، جانفي 2021، ص553.

الفرع الأول: التغيرات المناخية

تعرف التغيرات المناخية بأنها مجموعة الظواهر الطبيعية التي تحدث على مدى زمن طويل يقدر بالآلاف السنين و من المتفق عليه بين الباحثين أن تأثير هذه الظاهرة سوف يكون بطريقة سلبية على البيئة و البشرية جميعا، و يعرف أيضا تغير المناخ بأنه تحول طويل الأجل في للأحوال الجوية للكرة الأرضية، كارتفاع درجة الحرارة وارتفاع وانخفاض هطول الأمطار، كما قام فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ بتعريفه بطريقة إحصائية حيث أنهم أقروا أن التغيرات سوف تمتد لعقود طويلة، و أنها ناتجة عن الأنشطة البشرية و التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي، بالإضافة لتدخل الأنشطة الصناعية بطريقة خاطئة فهي تعتبر سبب واضح للتغيرات المناخية.[1]

كما جاء في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ فهو يعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يقتضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، و الذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية مماثلة.[2]

و تعتبر الدول القارة الإفريقية من أكثر الدول تضررا من آثار التغيرات المناخية بحث ساهم عدم قدرتها على التأقلم مع هذا الوضع إلى تدهور النظام الايكولوجي وتقلص الغطاء النباتي بسبب التصحر.[3]

و بوجه عام يقصد بتغير المناخ تلك التغيرات التي تحدث في حالات المناخ كالحرارة والبرودة و معدل التساقط و غيرها. التي من شانها إحداث آثار سلبية بمختلف الأنظمة البيئية والاقتصادية و حتى السياسية، بما تخلفه من صراعات، كما أن المناخ يعتمد على تركيب الغلاف الجوي

[1] مصطفى إسلام قرينعي ، التغيرات المناخية والأمن البيئي في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر 2025/2024، ص02.

[2] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعتمدة في 09 ماي 1992، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 143/93، المؤرخ في 05 جوان 1993، ج ر، ج ج، العدد ثمانية و ثلاثون، الصادرة في 09 جوان 1993، ص04.

[3] أمينة دير، المرجع السابق، ص60.

ويعرف النظام المناخي بأنه ذلك النظام التفاعلي الذي يتألف من خمسة عناصر و هي الغلاف الجوي والغلاف المائي و الغلاف الثلجي و سطح الأرض، و تتأثر هذه العناصر بآليات خارجية أهمها الشمس و الإنسان أيضا.[1]

لقد شكل التغير المناخي و تبعاته، تهديدا للسلم و الأمن الدوليين على أصعدة عديدة فشح الموارد الطبيعية الناجمة عن التصحر والجفاف، وارتفاع منسوب المياه يؤدي على سبيل المثال إلى نقص في الموارد المائية الصالحة للاستخدام و الغذاء، و التي تؤدي بدورها إلى الزيادة النزاعات و الهجرة، إذا يشكل التغير المناخي أحد أخطر التهديدات العالمية، التي تفاقم من المشكلات البيئية التي تؤثر على السلم و الأمن الدوليين، و هذا نتيجة زيادة في متوسط درجات الحرارة و التغير في نظم تساقط الأمطار و زيادة في منسوب مياه البحر.[2]

كذلك يعد التغير المناخي أحد المصادر غير التقليدية التي تمثل تهديدا حقيقيا للأمن الوطني للدول وكذلك تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، إضافة للمصادر التقليدية مثل الحرب بين الدول و النزاعات المسلحة و الحرب الأهلية داخل الدول فضحايا التغيرات المناخية أضحت تفوق ضحايا الحروب و النزاعات، كما أنها تهدد كل الدول و الشعوب على عكس النزاعات التي تهدد الدول التي تهدد الدول التي تندلع فيها فقط.[3]

أيضا عندما يتعرض الأمن القومي للخطر فهذا يعني أن البلدان تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي، أي أن المجتمعات تصبح غير مستقرة بسبب هشاشة و ضعف الأنظمة السياسية، و علاوة على ذلك فمن المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى آثار تشمل صعود الجماعات المتطرفة و العنف و الصراع بين المواطنين و الدول و هو الأمر الذي إلى احتمالية نشوب صراعات بين الدول التي تتنافس لتامين موارد مواطنيها.[4]

---

[1] العيد الوافي، المرجع السابق، ص 05.

[2] نصير خلفة، " انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2011، ص92.

[3] طارق إبراهيم دسوقي عطية، المرجع السابق، ص324.

[4] مصطفى إسلام قرينعي، المرجع السابق، ص53.

الفرع الثاني: التلوث البيئي

إن النظام العالمي الجديد في القرن الحادي و العشرون يتعرض لفوضى وسط انتشار إرهاب التلوث و أخطار بيئية وشيكة تهدد البشرية و الإنسان، في وجوده في أي بقعة من الأرض، و أن هذه المخاوف باتت تطال العالم برمته فأهمية البيئة هي بالمحافظة على الحياة الطبيعية و بقاء الموارد المتجددة تلقائيا،[1] بحيث يعتبر التلوث من أهم التهديدات البيئية التي أصبحت تشكل تحديا عالميا، فملوثات دولة ما لا تقف عندها حدودها السياسية بل تعبر آلاف الأميال لتؤثر في بيئة ورفاه أبناء الشعوب الأخرى بأجيالها الحاضرة والمقبلة.[2]

التلوث مشكلة بيئية برزت بوضوح مع مجيء عصر الصناعة، و قد حظيت بالدراسة والاهتمام لأن آثارها الضارة شملت الإنسان نفسه و ممتلكاته، كما أخلت بالكثير من الأنظمة البيئية السائدة، و يوصف التلوث على أنه الوريث الذي حل محل المجاعات و الأوبئة، و هذا يعكس خطورته و عمق أذاه ولقد طغى التلوث على كل قضايا البيئة[3]، و يقصد بالتلوث البيئي في اللغة العربية التلطيخ، يقال تلوث الطين بالتين و الجض بالرمل و لوث ثيابه أي لطخها كما يقصد به خلط الشيء بما هو خارج عنه، حيث يقال: لوث الشيء بالشيء أي خلطه به ولوث الماء كدره وتلوث الماء و الهواء و نحوه أي خالطته مواد غريبة ضارة،[4] و جاء التلوث في المصطلحات البيئية بأنه إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة.[5]

---

[1] عامر محمود طراف، إرهاب التلوث و النظام العالمي، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط 01 2002، ص07.

[2] حبيب رومي، المرجع السابق، ص39.

[3] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ب د،1979 ص119.

[4] هاجر علية، دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015/2014 ص28/27.

[5] صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة و قرارات وتوصيات المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ب ط، 2002، ص24.

كما يمكن القول أن التلوث هو تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل اتزانها. من ذلك فإن الإنسان في عصر ما قبل الثورة الصناعية لم يتعرض لمشكلة التلوث لأن كل مخلفات نشاطاته كانت مما تستطيع الدورات الطبيعية للأنظمة استيعابها. والتغير الكمي قد يكون بزيادة نسبة المكونات الطبيعية للبيئة، كزيادة ثاني أكيد الكربون عن نسبته المعتادة.....أما التغير الكيفي فينتج من إضافة مركبات صناعية غريبة على الأنظمة البيئية الطبيعية، حيث لم يسبق لها أن كانت في دوراتها و سلاسلها حيث تتراكم في الماء والهواء أو الغذاء أو التربة مثل مبيدات الآفات الزراعية، ومبيدات الأعشاب.[1]

أما المشرع الجزائري فقد عرف التلوث في القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه:"كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بصحة و سلامة الإنسان و النبات و الحيوان و الهواء و الجو و الماء و الأرض و الممتلكات الجماعية و الفردية".[2]

و التلوث البيئي عادة ما يصنف حسب البيئة كتلوث المياه و تلوث الهواء و تلوث الأرض غالبا ما يؤثر على صحة الإنسان. تعرف وكالة حماية البيئة الأمريكية التلوث بأنه أي مواد في الماء أو الهواء أو التربة تؤدي إلى تدهور الجودة الطبيعية للبيئة، أو يسبب خطرا على الصحة ويضعف فائدة الموارد الطبيعية، و هناك تعريفات أخرى تأخذ نفس المعنى من بينها التلوث البيئي يعني تلوث الهواء أو الطعام بطريقة تؤدي إلى إلحاق ضرر حقيقي أو محتمل بصحة الإنسان أو رفاهيته أو ضرر بالطبيعة دون مبرر.[3]

---

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، المرجع السابق، ص20.

[2] المادة 04 ، قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق ل19 يوليو 2003 م ، ج ر، ج ج، العدد رقم 43، الصادرة في 20 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق ل20 يوليو 2003 م، ص10.

[3] خير الدين بوهدة، "الأمن البيئي وأثره على أمن الدول والمجتمع"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، العدد الأول، جانفي 2025، ص 04.

و للتلوث أنواع عدة مختلفة تختلف باختلاف مصادرها والتي نذكر منها:

أولا: التلوث المائي

الماء هو ذلك الوسط الذي تجري فيه العمليات الحيوية التي بدونها تنهار الحياة، و لولا الماء لما أمكن للنباتات الخضراء والكائنات الحية الأخرى المحتوية على الكلوروفيل أن تقوم بصنع الغذاء في عملية البناء الضوئي، و بدون الماء لا يمكن لخلايا الجسم الحي أن تحصل على الغذاء، فالماء مكون رئيسي لأجهزة نقل الغذاء في الكائنات الحية، و عليه الماء مكون أساسي من

مكونات البيئة التي لا يمكن الاستغناء عنها لاستمرارية الحياة و ما يرتبط بذلك من نشاطات بشرية مختلفة في مجالات الزراعة والصناعة وغيرها.[1]

و يقصد بالتلوث المائي إحداث أو فساد نوعية المياه والذي يؤدي إلى خلل في نظامها الإيكولوجي بصورة أو بأخرى بما يقلل من قدرتها على أداء دورها الطبيعي، بحيث تصبح ضارة عند استخدامها كما تفقد الكثير من قيمتها الاقتصادية و بصفة خاصة مواردها السميكة.[2]

كذلك يعرف التلوث المائي من المنظور العلمي بأنه إحداث خلل وتلف في نوعية المياه ونظامها بحيث تصبح غير صالحة لاستخدامها في نختلف المجالات،[3]

و أيضا عرف التلوث المائي في التشريع الجزائري بأنه :" إدخال أية مادة في الوسط المائي من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية و الكيميائية أو البيولوجية للماء، و تتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، و تضر بالحيوانات و النباتات البرية و المائية و تمس بجمال المواقع، أو تعرقل أي استعمال طبيعي أخر للمياه".[4]

---

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، المرجع السابق، ص37/36.

[2] ساجد عبل الركابي، التنمية المستدامة و مواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و الاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط 01، 2020، ص23.

[3] عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية (الحماية الإدارية للبيئة)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2007 ص77.

[4] المادة 04 من قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص10.

ثانيا: تلوث الهواء

عرفه المجلس الأوروبي في إعلانه الصادر سنة 1968 بأنه وجود مواد غريبة في الهواء أو حدوث تغير مهم في نسبة المواد المكونة له، ويترتب عليها حدوث نتائج ضارة أو تسبب مضايقات و إزعاجات.[1] و مع تزايد النشاط الصناعي و تطور وسائل النقل و ازدحام المدن بالسكان تعرض الهواء و لا زال يتعرض لأنواع شتى من المعوقات منها أكسيد الكربون، أكسيد الكبريت، المطر الحمضي، و أكسيد النيتروجين و الروائح والجسيمات الصلبة من معادن مختلفة و غبار و غيرها من الملوثات، كما أن ملوثات الهواء لها آثار سلبية متعددة على الإنسان و الحيوان و النبات و الممتلكات، فالنسبة للإنسان تنقسم الملوثات حسب تأثيرها إلى ملوثات مهيجة و ملوثات خانقة، ملوثات مخدرة و أخرى سامة. [2]

كذلك المشرع الجزائري فقد عرف التلوث الجوي بأنه:" إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار و أخطار على الإطار المعيشي."[3]

كما يعد تلوث الهواء من أخطر الملوثات نظرا لسهولة انتقاله و سرعة انتشاره و صعوبة التحكم و السيطرة عليه، إذ هو تغير في خصائص و مكونات الهواء الطبيعي و التقليل من جودته، نتيجة إدخال أية مادة في الجو يكون عن طريق ظواهر طبيعية أو أنشطة بشرية تشكل خطرا على البيئة و الإطار المعيشي، كانتقال الفيروسات، و الأمراض، ثقب في طبقة الأوزون.[4]

[1] ساجد عبل الركابي، المرجع السابق، ص21.

[2] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، المرجع السابق، ص 128/127.

[3] المادة04، قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص10.

[4] مداني خليل، المرجع السابق، ص15.

ثالثا: تلوث التربة

التربة مورد متجدد من موارد البيئة و تتكون من مواد صلبة عضوية و غير عضوية إضافة للماء و الهواء و الكائنات الحية، و لكن الآفات الزراعية لا تترك المزروعات و شأنها مما دفع بالإنسان لاستعمال مبيدات متنوعة لمكافحة الآفات من حشرات و فطريات. و ويضطر الإنسان أحيانا لاستخدام مبيدات للأعشاب غير المرغوب فيها و التي إذا بقيت تؤثر على مزروعاته، ومع أن المبيدات تفيد في مكافحة الآفات الضارة إلا أنها تلوث التربة.[1]

و تلوث التربة يقصد به أيضا إدخال مواد غريبة في التربة بحيث تؤدي إلى تغيير تركيبتها الطبيعية سواء عن طريق عوامل بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية تتسبب في القضاء على الكائنات الحية التي تستوطن التربة أو تساهم في عملية التحلل للمواد العضوية التي تمنح للتربة قيمتها و قدرتها على الإنتاج، كما تؤثر على صحة الإنسان من خلال الإضرار بالسلسلة الغذائية عن طريق النباتات أو الحيوانات.[2]

فبالتالي يمكن القول أن سطح الأرض يتلوث بوجه عام نتيجة تراكم المواد و المخلفات التي تنتج من المصانع و المزارع و المنازل، من ملوثات التربة و الأرض و النفايات الصلبة، و المبيدات الحشرية و الفضلات المنزلية و الأسمدة و المعادن الثقيلة، و تنتقل عبر سلاسل غذائية للإنسان عبر النفايات التي يتم دفنها في التربة. [3]

و في الأخير نستنتج أن التغيرات البيئية يمكن أن تتسبب في آثار مباشرة و سريعة على رفاه الإنسان و سبل عيشه فعلى سبيل المثال قد لا تسبب ندرة المياه الناتجة عن تلوثها نزاعا أو حربا لكنها قد تخلق حالة من لا أمن إنساني جراء مساسها بأحد أبعاد السلم و الأمن الدوليين من خلال الجفاف نقص إنتاج الغذاء، كذلك المساس بالأمن الاقتصادي من خلال تقليل فرص

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، المرجع السابق، ص 135/134.

[2] مداني خليل، المرجع السابق، ص16.

[3] قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ب د 2007، ص133/132.

الشغل، كما قد يكون للتهديدات البيئية آثار متنوعة تتراوح بين الآثار الصحية، عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي، و قد تؤثر أيضا على تنوع المواضيع المرجعية التي تتراوح بين الأفراد، الأسر و الجماعات، و هذه الآثار لها بعد زماني واضح على حياة الإنسان في الوقت الحاضر، كما يمكن أن تمتد هذه التغيرات إلى المستقبل فتؤثر على حياة الأجيال القادمة.[1]

المطلب الثاني: نتائج التهديدات البيئية على السلم و الأمن الدوليين

تؤدي التهديدات البيئية لنتائج تؤثر بشكل سلبي على السلم و الأمن الدوليين، فتغير المناخ و التلوث البيئي يؤدي لاضطرابات إقليمية و عالمية مع زعزعة الاستقرار و الأمن في أجزاء كثيرة من العالم كما قد تؤدي أيضا لحدوث الهجرة البيئي و إثارة صراعات بين الدول حول الموارد الطبيعية.[2] و بناءا على هذا سوف نتطرق في هذا المطلب دراسة كل من الهجرة البيئية (الفرع الأول)، و تنافس الدول على الموارد الطبيعية (الفرع الثاني) باعتبارها نتائج مؤثرة على السلم و الأمن الدوليين.

الفرع الأول: الهجرة البيئية

تعرف الهجرة البيئية بأنها مختلف الأسباب البيئية المباشرة و غير المباشرة التي تتسبب في المغادرة الدائمة للسكان من مناطقهم الأصلية،[3] و لا يزال العمل على مستمرا لتحديث وتوحيد مصطلحات المستخدمة في مجال الهجرة البيئية، فنجد إحدى قضايا استخدام مصطلحات التي تحتاج لحل هي مصطلح " اللاجئ البيئي" أو "لاجئ تغير المناخ"، و الذي يستخدم على نطاق واسع و لكنه يثير العديد من الاعتراضات بسبب انتهاكه للمصطلح شائع الاستخدام و المعروف قانونا في اتفاقية جنيف 1951 فيما يتعلق بتصنيف اللاجئين نتيجة للعنف والتهديد السياسي.[4]

---

[1] سمرة بوسطيلة، الأمن البيئي (مقاربة الأمن الإنساني)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر03، الجزائر 2013/2012، ص111/110.

[2] سماح محسن صبري أبو الليل، المرجع السابق، ص402.

[3] ضيف الأزهر، "الهجرة البيئية (رؤية سوسيولوجية)"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمه لخظر،الوادي، الجزائر، العدد الثاني عشر، سبتمبر 2015، ص135.

[4] أمينة دير، المرجع السابق، ص84.

فالتغيرات البيئية بعيدة المدى، كالتصحر تؤدي إلى التراجع في المعايير الحياتية، ما يجعل كلفة البقاء في تلك المناطق أعلى بكثير من كلفة الرحيل عنها، و تطرح الأبحاث حول التغير المناخي العالمي عدة الآليات محتلمة قد تجبر الأفراد على النزوح من مناطق سكنهم، فارتفاع مستوى مياه سطح البحر الناجم عن تقلص حجم الطبقات الجليدية و ذوبانها يجعل تلك المناطق عرضة لإخلائها من السكان، كما أن التصحر يجبر الناس على انتقال من الأقاليم ذات الندرة المائية و الإنتاجية.[1]

و في هذا السياق يتوقع الخبراء الدوليون تنامي مظاهر الهجرة و النزوح الجماعي و اللجوء البيئي، فعلى الصعيد العالمي بلغ متوسط عدد النازحين داخل بلدانهم سنويا في الفترة ما بين 2008 و حتى 2020 نحو 21.8 مليون شخص، و هذا نتيجة الكوارث المرتبطة بالطقس و المتمثلة في الحرارة الشديدة و الجفاف و الفيضانات و العواصف و حرائق الغابات.[2]

وعليه فإن للعامل المناخي دورا رئيسا في انعدام التوازن البشري، فالتصحر و الفيضانات و النقص في المساحات المزروعة تساهم في تساهم في اختلال التوازن و زيادة اللاجئين أو ما يسمى باللجوء المناخي، لذا فالتغير المناخي يشكل المصدر الخطير و القوي بين الدول من أجل الحصول على حاجات مواطنيها الأساسية، و بالتالي فإن الهجرة السكانية لأسباب بيئية هي إحدى الصلات أكثر وضوحا بين التغير المناخي و النزاعات، فالهجرة تؤدي إلى خلق نزاعات في الأقاليم المستقبلة إذا لم تدار جيدا، كما أن دوافع الهجرة قد تؤثر في نسبة الميل إلى استخدام العنف و قد تؤول لتوترات اجتماعية،[3] فقد بات التغير المناخ مساهما بشكل كبير في تفاقم ظاهرة تحرك السكان غير النظامية و غير المستقرة، و التي قد يكون بعضها داخليا و لكن آثارها قد تمتد إلى خارج الحدود الوطنية ففي حالة الكوارث الطبيعية الأكثر خطورة و التي تؤدي إلى نقص الموارد بطريقة حادة، مما ينتج عنه تدفقات جماعية للسكان خارج الحدود الوطنية للدول، حيث حدد المجلس الاستشاري الألماني المعني بالتغير المناخي أربعة مسارات تربط بين تغير المناخ و الصراع الذي يؤثر

[1] مصطفى جزار، المرجع السابق، ص326.

[2] مصطفى إسلام قرينعي، المرجع السابق، ص52.

[3] مصطفى جزار، المرجع السابق، ص326.

على الأمن و السلم الدوليين عن طريق التأثير سلبي على قدرات لمجتمعات و زعزعة استقرارها مما يؤدي مخاطر أمنية لا حصر لها و هذه المسارات تتمثل في تدهور المياه العذبة، انعدام الأمن الغذائي، زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية و شدتها، مع زيادة أنماط الهجرة.[1]

الفرع الثاني: التنافس بين الدول على الموارد الطبيعية

أشار بعض الخبراء إلى أن تزايد النشاط الاقتصادي العالمي و حدوث تغيرات شاملة في المناخ يؤديان إلى استنزاف في الموارد الخام الطبيعية و المائية و الحيوية في العالم، كما أبدوا قلقهم على نحو خاص من أوضاع أدت فيها الموارد الطبيعية و البيئية دورا في إثارة النزاع، فلجوء بعض الدول إلى الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء يمكن أن تخلق مخاوف و اضطرابات حول استخدمها في إطار عسكري، و بالتالي فإن زيادة النزاعات البيئية يكون بسبب الضغط على الموارد الطبيعية نتيجة التنافس بين الدول و الجماعات،[2] فالخطر الأشد فتكا الذي يواجه البيئة، و يؤثر في جوانب معينة من قضايا السلام و الأمن الدوليين تأثيرا مباشرا، هو احتمال نشوب حرب نووية و نزاع عسكري، فغالبا تصارعت الأمم لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية و إمدادات الطاقة و غيرها من الموارد البيئية الطبيعية الأساسية.[3]

ويتجسد استنزاف الثروات في الاستغلال العشوائي و المفرط في استخدام الموارد الأولية الطبيعية، نتيجة الإسراع ف دفع عجلة التنمية وحاجة الصناعة لذلك، أو لتلبية حاجيات الدول إذ تعتبر مورد دخل قومي، مما قد يخلق ندرة في المقومات البيئية الطبيعية و القضاء عليها كانت موارد دائمة أو كالهواء والماء، أو موارد متجددة كالغابات و الحيوانات و النباتات، أو موارد غير متجددة كثروات المعدنية و النفط، مما يؤدي لنزاعات محلية و صراعات إقليمية سرعان ما تتحول إلى حروب.[4] وبالتالي فإن من أهم أسباب النزاعات هو محاولة فرض السيطرة على المواد الأولية و إمدادات الطاقة و الأرض و موارد المياه و مصائد الأسماك و غيرها من المواد البيئية الأساسية، و تزيد هذه النزاعات و الصراعات مع ازدياد شح الموارد فيزيد على إثرها الإجهاد البيئي.[5]

---

[1] مصطفى إسلام قرينعي، المرجع السابق، ص55.

[2] مصطفى جزار، المرجع السابق، ص327.

[3] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص220.

[4] مداني خليل، المرجع السابق، ص19.

[5] صونية بيزات، المرجع السابق، ص24.

المبحث الثاني: الآليات الدولية لتحقيق الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين

تضافرت الجهود الدولية بهدف تحقيق الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين من خلال إنشاء منظمات دولية حكومية و غير حكومية و التي تعرف بأنها الجهاز أو المؤسسة التي تنشئها مجموعة من الدول و تخول لها بعض الصلاحيات، و الوسائل للقيام بالمهام المنوط بها،[1] و تلعب هذه المنظمات الدولية دورا هاما في حماية البيئة و تحقيق السلم و الأمن الدوليين حيث تقوم بأنشطة متعددة من أجل تحقيق هذا الغرض، عن طريق إعداد مؤتمرات و اتفاقيات و معاهدات دولية، و عليه سنتطرق في هذا المبحث لأهم المنظمات الحكومية (المطلب الأول)، و المنظمات غير الحكومية (المطلب الثاني)، التي ساهمت في تحقيق و حفظ كل من الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين.

المطلب الأول: المنظمات الحكومية

كما تطرقنا سابقا بأن المنظمة الدولية تعتبر شخص من أشخاص القانون الدولي العام يظهر للوجود نتيجة اتفاق الدول الأعضاء، لتحقيق مجموعة من الأهداف و المبادئ المنصوص عليها في الوثيقة المنشأة لها،[2] و من بين هذه الأهداف وضع حد للمشاكل البيئية التي تعتبر عائقا أمام تحقيق الأمن البيئي مما يشكل تهديدا للأمن و السلم الدوليين.

و بناءا على هذا سنتطرق لأهم المنظمات الحكومية المتمثلة في منظمة الأمم المتحدة (الفرع الأول)، الوكالات الدولية المتخصصة (الفرع الثاني)، بالإضافة للمجلس الدولي الذي تم إنشائه بغرض حفظ الأمن و السلم الدوليين (الفرع الثالث).

---

[1] كمال عبد الكريم بن سليمان، دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2015/2014، ص51.

[2] عبد الكريم عوض خليفة، قانون المنظمات الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، د ط، 2009، ص15.

الفرع الأول: منظمة الأمم المتحدة

أنشأت هيئة الأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1945 و قد حدد الميثاق أهداف المنظمة في مجموعة نقاط كانت أولها حفظ السلام والأمن الدوليين الذي يعتبر أحد المقاصد التي أنشأت من أجلها منظمة الأمم المتحدة، و تنمية العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة بين الشعوب و الحق في تقرير مصيرها، كما يعتبر ميثاق الأمم المتحدة من الإعلانات التي نددت بحماية الأمن البيئي بطريقة ضمنية، أين شدد المجتمع الدولي على البيئة و الحقوق المرتبطة بها،[1] حيث يعد دور الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية من أهم الاستجابات الدولية و العالمية نظرا للجهود التاريخية للأمم المتحدة في مجال حماية البيئة من خلال عقد مؤتمرات و اتفاقيات دولية، و البحث عن أطر قانونية إلزامية لتجسيدها،[2] بالإضافة إلى إنشاء الجمعية العامة للأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي لحفظ الأمن البيئي و الأمن و السلم الدوليين و هو ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية

المؤتمرات الدولية هي مؤتمرات تكون المشاركة فيها عالمية أو شبه كاملة و يطلق عليها أيضا اسم المؤتمرات الجماعية،[3] كما تعتبر المؤتمرات من بين أهم الطرق التي اعتمدت عليها الأمم المتحدة في تطوير المؤسسات الدولية لحماية البيئة العالمية، و إن هذه المؤتمرات لا تعمل على إنشاء هياكل مؤسساتية جديدة أو وضع قوانين ملزمة، لكنها تساعد على اتخاذ القرارات و خطط العمل التي تؤدي غلى النشأة النهائية للهياكل المؤسساتية التي تشرف على القضايا البيئية.[4]

---

[1] مرابط طامو، المنظمات الدولية ودورها في تدعيم حماية البيئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون بيئة وتنمية مستدامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، 2020/2019، ص51.

[2] أمينة دير، المرجع السابق، ص86.

[3] هاجر علية، المرجع السابق، ص 38.

[4] مراد بن سعيد، صالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، جامعة باتنة، باتنة الجزائر، العدد التاسع، جوان 2013، ص217.

أ/ مؤتمر ستوكهولم

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 23 قرار في 1968/12/03، تضمن دعوة إلى عقد مؤتمر عالمي حول البيئة، و ذلك لمحاولة حل المشاكل البيئية التي تتعرض لها الكرة الأرضية و بمبادرة من دولة السويد تم عقد المؤتمر في مدينة ستوكهولم في الفترة الممتدة 05 إلى 16 يونيو 1972 و انعقد المؤتمر تحت شعار" فقط أرض واحدة"، و اعتبر أول وثيقة دولية تعنى بمبادئ العلاقات الدولية في شؤون البيئة وكيفية التعامل معها،[1] و قد حظر المؤتمر 113 دولة و العديد من الوكالات الدولية المتخصصة مع حضور حوالي 400 منضمة غير حكومية، أصفر عنه إصدار إعلان بخصوص البيئة تناول إجمالا وضع الدول الفقيرة و ضرورة تنميتها بالإضافة للتخطيط المدروس للموارد و العمل على تحسين البيئة و وجوب استغلال العلم و استخدام التقنيات التكنولوجية المتقدمة في التنمية الاقتصادية و الصناعية للحد من التلوث.[2]

ب/ مؤتمر ريو دي جانيرو

وهو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية المعروف بمؤتمر ريو لكونه انعقد بالعاصمة البرازيلية و ذلك في المدة من 03/ إلى 13 جوان 1992 و شارك فيه أكثر من 172 دولة و 2400 ممثل للمنظمات غير الحكومية،[3] و جاء هذا المؤتمر مكملا لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم و من أهدافه الرئيسية هو تحقيق مستوى جديد للتعاون بين الدول، و العمل من أجل الوصول إلى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف مع حماية الاندماج الدولي في البيئة العالمية البيئية كنظام شامل و عام، و قد صدرت عنه مجموعة من الوثائق المهمة والمعروف بقمة الأرض و يتكون من 27 مبدأ.[4]

[1] مالك عباد، المرجع السابق، ص107/106.

[2] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 1945/05/08، قالمة، الجزائر، 2022/2021، ص37/36.

[3] مسعودة لعور، المرجع السابق، ص82/81.

[4] مالك عباد، المرجع السابق، ص108.

ت/ مؤتمر جوهانسبرغ

انعقد المؤتمر العالمي للبيئة و التنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا في الفترة الممتدة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 بحضور 191 دولة و كان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو محاولة الوقوف على إنجازات التي تحققت عن طريق التنمية المستدامة منذ إعلان ريو دي جانيرو و ركزت المبادئ العامة لهذا المؤتمر على تحسين مستوى معيشة الأفراد، و مكافحة الفقر و الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال ضبط أنماط الاستهلاك و إعادة النظر في نظم الإنتاج، و تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع معايير السلامة البيئية، و لقد تضمن إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على 37 مبدأ تؤكد على تكامل كل أبعاد التنمية المستدامة.[1] باعتبارها أهم شيء لتجسيد الأمن البيئي للأجيال الحالية و المستقبلية.

ث/ مؤتمر كوبنهاغن

عقدت الأمم المتحدة في مدينة كوبنهاغن بالدانمارك في الفترة الممتدة بين 07 إلى 18 ديسمبر 2009، مؤتمرها حول التغيرات المناخية، شارك فيه حوالي 190 دولة، و هم تقريبا الدول العضو في هيئة الأمم المتحدة، جاء هذا المؤتمر مكملا لاتفاقية شاملة و ملزمة تحل محل اتفاقية كيوتو التي انعقدت في 1997، واجه هذا المؤتمر صعوبة التوزيع العادل للجهود العالمية علاوة على فشل خطط تخفيض دراجة حرارة الأرض بمقدار درجتين حتى عام2050، و وقع خلاف بين الدول النامية الأكثر تضررا من تغيرات المناخ و الدول الصناعية الكبرى المتسببة في تلك التغيرات،[2] وهذا راجع لكون الدول النامية ترى أنها المتضرر الأكبر من مشكلة التغيرات المناخية و أن الدول الصناعية الكبرى هي المتسبب الرئيسي فيها و عليها تحمل مسؤولياتها.[3]

[1] أمينة دير، المرجع السابق، ص 89.

[2] نعيمة بن عثمان، المرجع السابق، ص70.

[3] مسعودة لعور، المرجع السابق، ص84.

ح/ اتفاقية التنوع البيولوجي

تعتبر اتفاقية هذه الاتفاقية أول اتفاقية لصيانة التنوع البيولوجي و استخدامه حيث كانت من بين نتائج مؤتمر البيئة و التنمية المستدامة لسنة 1992، و دخلت حيز التنفيذ سنة 1993، و تطلب هذه الاتفاقية من البلدان اعتماد لوائح للحفاظ على الموارد البيولوجية، و تفرض مسؤولية قانونية على البلدان بشأن سلوكات شركات قطاعها الخاص في البلدان الأخرى و تدعو لتوفير الدعم التقني،[1] و تهدف هذه الاتفاقية لاستخدام المستدام لعناصر التنوع التكنولوجي، و المشاركة في المنافع الناشئة عن الموارد الوراثية فهي تهدف للحفاظ على جميع الكائنات الحية خاصة الكائنات المهددة بالانقراض أو الفناء، و نظرا لتفاقم المخاطر التي يتعرض لها التنوع الإحيائي و ضرورة وضع خطط فعالة لمواجهة هذا الخطر.[2]

خ/ اتفاقية تغير المناخ 1992

تم اعتمادها من طرف الأمم المتحدة سنة 1992، و يتمثل موضوعها في الغازات الدفينة خاصة المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، و يهدف لتثبيت الغازات الدفينة في الغلاف الجوي دون تدخل خطير من الإنسان في النظام المناخي، و قد ركزت الاتفاقية على ضرورة تأكيد مبدأ العدالة و المسؤولية الدولية في مكافحة تغير المناخ.[3]

د/ اتفاقية مكافحة التصحر 1994

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو التصحر، و بخاصة في أفريقيا تنص الاتفاقية على نهج متكامل لمكافحة التصحر و تخفيف آثار الجفاف عن طريق الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فعالة على جميع المستويات المدعومة بالتعاون إقليمي و دولي. و مجسدة في شكل برامج عمل وطنية و التي تتضمن استراتيجيات طويلة الأجل بدعم من التعاون الدولي و تعتبر الاتفاقية الوحيدة التي تم استخلاصها من توصية مباشرة لمؤتمر جدول

[1] فريد شاوش عفيف، علاقة البيئة بالأمن والسلم الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص الدراسات الإستراتيجية والدولية، قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017/216، ص106.

[2] أمينة دير، المرجع السابق، ص96.

[3] مالك عباد، المرجع السابق، ص11.

الأعمال القرن الواحد والعشرون، و التي اعتمد في باريس يوم 17 يونيو 1994 و دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر1996 .[1]

ثانيا: الجمعية العامة للأمم المتحدة

نص الفصل الرابع من الميثاق الأمم المتحدة على إنشاء الجمعية العامة و تبيان العمل الموكل إليها و آلية التصويت فيها و الإجراءات المتبعة لديها، و لقد ذكرت المادة 09 من الميثاق بأن الجمعية العامة تتكون من كل أعضاء الأمم المتحدة، أما الفقرة الثانية منها فقد حددت بأنه لا يجوز أن يكون للعضو أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة كما تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بالأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت، و تشمل هذه التوصيات مسائل الخاصة بحفظ الأمن و السلم الدوليين.[2]

و تعتبر كذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجهاز التنفيذي و أحد الهياكل الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة تضم جميع دول العالم، و لها الدور الفعال في حماية البيئة العالمية، فبعد الإطلاع على تقارير عديدة و تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 03 ديسمبر 1968 توصية بعقد أول مؤتمر عالمي للبيئة في عاصمة السويد بستوكهولم، بحضور ممثلي 113 دولة في شهر جوان 1972، حيث قامت الجمعية بدور فعال في تبيان مشاكل البيئة على المستوى العالمي، من خلال القرارات التي تصدرها، و على إثرها دعت الدول إلى عقد مؤتمرات و مواثيق و إبرام اتفاقيات تتعلق بحماية البيئة.[3] كما جاء في نص المادة 11 من الميثاق:" أنه يحق للجمعية العامة النظر في المبادئ التي تتعلق بحفظ السلم و الأمن الدوليين و تقديم توصيات لمجلس الأمن بالخصوص"، كما ذكرت نفس المادة في الفقرة الثالثة بأنه:" يجوز للجمعية العامة أن تلفت نظر مجلس الأمن لأي مسألة ترى فيها تهديدا للأمن و السلم الدوليين ما لم يكن المجلس قد باشر أي إجراءات في ذات الموضوع ."[4]

---

[1] أمينة دير، المرجع السابق، ص97.

[2] موقع الأمم المتحدة، مقال إلكتروني بعنوان" ميثاق الأمم المتحدة"، تم الإطلاع عليه يوم 22 أفريل 2026، على الساعة 21.00، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text.

[3] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، المرجع السابق، ص39.

[4] عيسى بن سيدهم، بويرة علي، المرجع السابق، ص55.

ثالثا: برنامج الأمم المتحدة

تأسس برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتاريخ 15 ديسمبر 1972 بموجب توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2997 في جلستها 27 تنفيذا لتوصيات لمؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 أثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة كهيئة رئيسية تابعة للأمم المتحدة في مجال البيئة مقره بنيروبي والذي تضمن دعم وتشجيع الشراكة للاهتمام بالقضايا البيئية، وحماية النظام البيئي.[1]

كما عرف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة بأنه الترتيب المؤسسي الدائم في منظمة الأمم المتحدة لحماية وتحسين البيئة الإنسانية، وهو المنظمة ذات الإسهام المركزي في النشاطات البيئية في إطار منظمة الأمم المتحدة وشريك بيئي قوي للذين يقومون بالعمل البيئي والملتزمين بالتنمية البيئية.[2]

و من بين أهداف برنامج الأمم المتحدة تطوير القانون الدولي البيئي حيث يعد البرنامج منذ نشأته بمثابة الوكالة الدولية المسؤولة عن المفاوضات من أجل وضع اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف و يعمل على توفير الدعم اللازم لتحديث الاتفاقيات، بالإضافة إلى الرصد و التقييم المبكر في مجال البيئة، و تشجيع الأنشطة البيئية على صعيد منظمة الأمم المتحدة، و زيادة الوعي بالقضايا البيئية.[3]

كذلك يقوم البرنامج بوظائف و مسؤوليات عدة لتحقيق أهدفه في مجال البيئة، فهو يعمل على وضع إرشادات السياسية العامة، بهدف القيام بالتوجيهات و التنسيقات داخل منظومة الأمم المتحدة، كما يقوم بالنهوض بمساهمة الهيئات العلمية و الهيئات المختصة بهدف اكتساب المعارف و تبادل المعلومات و المعارف البيئية.[4]

---

[1] ريمة بوصبع، آليات الأمم المتحدة لمجابهة التغيرات المناخية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قانون البيئة، تخصص قانون بيئة قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، 2016، ص35.

[2] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، ط الأولى، 2014، ص306/305.

[3] مالك عباد، المرجع السابق، ص115.

[4] سميرة بوطوطن، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون عام معمق، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019/2018، ص49.

رابعا: مجلس الأمن الدولي

جاء في نص المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن يتكون من خمسة عشر عضوا، حيث تكون كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الصين و فرنسا بالإضافة إلى إنجلترا أعضاء دائمين فيه و ينتخب الأعضاء العشرة الآخرين من الأمم المتحدة كل سنتين من قبل الجمعية العامة، حيث أن المقاعد توزع خمسة منها لإفريقيا و آسيا و مقعدين لأمريكا اللاتينية و مقعدين لأوربا الغربية و مقعد لأوربا الشرقية.[1]

و يعتبر مجلس الأمن الجهاز الرئيسي في تسيير نظام الأمن الجماعي و حفظ الأمن و السلم الدوليين، حيث يختص بالنظر في أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن و السلم الدوليين. و لمباشرة هذه المهام يقوم مجلس الأمن بإصدار القرارات قصد مباشرة مهامه و تجسيد سلطته التي خولها له الميثاق، و قد ورد في المادة 34 من الميثاق:"يمكن لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاع لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض حفظ الأمن و السلم الدوليين للخطر.[2]

كما نص أيضا مجلس الأمن على حماية وحفظ الأمن البيئي، حيث ناقش المجلس في شهر أفريل 2007 مشكلة المناخ كونها أصبحت مشكلة عالمية ذات آثار تدخل ضمن اختصاصاته بمقر المجلس بنيويورك، بحضور 55 عضو لمناقشة هذا النوع من القضايا، إلا أن بعض الدول رأت بأن مناقشة مثل هذه الأمور في المجلس تعد تجاوزا لاختصاصات المجلس و مخالفة للميثاق، كما أن قرار المجلس رقم 687 قد تناول المسائل البيئية لأول مرة في تاريخ المجلس، من خلال تحميل العراق مسؤولية الأضرار البيئية و استنفاذ الموارد الطبيعية المتمثلة في حرق آبار البترول.[3]

[1] يوسف بن عودة، المرجع السابق، ص65.

[2] أحمد مبخوتة، سيد علي شرماط،" حفظ السلم و الأمن الدولي في ظل تطور مفهوم الأمن الجماعي"، **مجلة الحقوق و الحريات**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، اكتوبر2021، ص1193.

[3] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، المرجع السابق، ص41.

الفرع الثاني: الوكالات الدولية المتخصصة

الوكالات الدولية المتخصصة تعرف بأنه عبارة عن هيئة تنشأ بإرادة عدة دول، و تهدف إلى دعم التعاون الدولي في مجال متخصص وغير سياسي، أو تتولى تنظيم العمل في مرفق دولي يمس مصالح الدول المشاركة فيه.[1] و هناك العديد من الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة و التي تقوم بدور فعال في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة و ذلك عن طريق إبرام اتفاقيات دولية بين الدول و تقرير ضمان التعويضات وتسوية المنازعات بإيجاد الحلول للمشكلات البيئية، و تبني إستراتيجية خاصة بهذا الشأن.[2]

كما عرف الأستاذ محمد حافظ المنظمات الدولية المتخصصة بأنها المنظمة التي تنشأ بموجب اتفاق دولي تبرمه الحكومات لكي تعمل على تحقيق التعاون بينها في بعض الموضوعات غير السياسة.[3]

وعليه سنتطرق لأهم الوكالات الدولية المتخصصة في حماية الأمن البيئي و المتمثلة في منظمة الأغذية و الزراعة، بالإضافة لمنظمة الصحة العالمية.

أولا: منظمة الأغذية و الزراعة

دفعت المشاكل الزراعية و الغذائية في العالم إلى عقد مؤتمر في ولاية فيرجينيا الأمريكية للبحث عن حل لهذه المشاكل، و قد نتج عن هذا المؤتمر لجنة دولية توصلت إلى إبرام اتفاقية دولية خاصة بإنشاء منظمة الأغذية و الزراعة سنة 1945م، و قد دعا إليها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فراكلين روزفلت حيث دعا الحلفاء عقب الحرب العالمية الثانية، و تم التوقيع عليها من طرف 24 دولة في مدينة كيبيك بكندا، و في سنة 1951 أصبح للمنظمة مقرا بروما في إيطاليا.[4]

---

[1] مبارك علواني، "دور المنظمات الدولية المتخصصة و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث،" **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الرابع عشر، جانفي 2017، ص585.

[2] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، المرجع السابق، ص45.

[3] عبد المومن بن صغير، حماية البيئة على ضوء الوكالات الدولية المتخصصة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ط01 2017، ص22.

[4] نعيمة بن عثمان، المرجع السابق، ص82.

ومن أهم أهدافها الرئيسية مساعدة الشعوب على رفع مستوى المعيشة فيها وتحسين التغذية لجميع السكان في كافة الأقطار، ورفع مستوى الكفاءة على مستوى الفلاحة والغابات كما تتمتع المنظمة بأجهزة خاصة بها تتمثل في المؤتمر العام، مجلس الإدارة، الأمانة العامة. [1]

كما تهدف أيضا لزيادة الإنتاج الزراعي، و الحفاظ على مصادر الوارد الطبيعية، و ذلك بالحرص على احترام معايير المستويات المتعلقة بحماية المياه و التربة و الأغذية من التلوث بواسطة بقايا المبيدات الزراعية، أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة في حفظها و انطلاقا من هذا قرر مجلس المنظمة في سنة 1982 بأن الأنشطة التي تقوم بها للمحافظة على القدرة الإنتاجية للثروات الطبيعية للزراعة و الغابات و الأسماك ذات علاقة وثيقة بالبيئة البشرية لذلك أبرمت منظمة الأغذية و الزراعة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.[2]

ثانيا: منظمة الصحة العالمية

نشأت المنظمة في 22 يوليو 1946 و لكنها بدأت مباشرة نشاطها في 06 أفريل 1948 بمدينة جنيف، و بموجب المادة الثانية من دستور المنظمة فإنها تسعى لتحقيق أهداف بالتعاون مع الوكالات و من المهام الأساسية للمنظمة فهي بتقديم خدمات في مجال الأبحاث الطبية و المشورة لجميع البلدان سواء في حالة الطوارئ، أو في حالة الأحوال العادية لتحسين صحة الإنسان، إضافة إلى تقديم برامج ميدانية في سبيل تحسين الصحة و الوقاية من الأمراض و على خصوص تحسين الصحة البيئية.[3]

و تنصب جهودها نحو الآثار الصحية المترتبة على عوامل التلوث و التهديدات البيئية كتغير المناخ، و تساهم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع المستويات الوطنية لحماية البيئة و إعداد برنامج لمكافحة التلوث.[4]

---

[1] أحسن عمروش، الوكالات الدولية المتخصصة ذات الطابع الاجتماعي ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة، الجزائر د ط، 2010، ص61/60.

[2] مالك عباد، المرجع السابق، ص113.

[3] نعيمة بن عثمان، المرجع السابق، ص84/83.

[4] أشرف هلال، جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط01، 2005، ص23.

كما تتمتع المنظمة العالمية للصحة بالشخصية القانونية الدولية التي تمنحها الحق في إجراء اتفاقيات مع كافة دول العالم ولها دور بارز في القضاء على الكثير من الأمراض و الأوبئة، و ينص دستور المنظمة على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة هو أحد الحقوق الرئيسية لكل شخص بدون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، و منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة تتعاون هذه الأخيرة تعاونا وثيقا مع منظمة الصحة العالمية في كافة الأمور المتصلة برعاية الصحية، و قد أشار المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الذي عقد في ألماطا في كازاخستان سنة 1978 إلى أن الصحة لم تعد تعني مجرد انتفاء المرض بل يجب أن يكون تمكين الأفراد من تنمية إمكانياتهم البدنية و العقلية.[1]

بالإضافة إلى أن تمتع الأفراد و الشعوب بحق بيئة نظيفة ومتوازنة يضمن العديد من الحقوق الأخرى ومنها الحق في الصحة، هذا ما دفع منظمة الصحة العالمية للاهتمام بالبيئة وضمان نظافتها وربطها باختصاصها الأصلي المتمثل في المحافظة على الصحة، فتدهور البيئة وتلوثها يؤدي إلى انتشار الأوبئة و الأمراض، مما يؤثر على الصحة الإنسانية وبالتالي فإن الحفاظ على البيئة وحمايتها يساهم في الحفاظ على صحة الأفراد، ما دفع بالمنظمة للاتفاق مع العديد من المنظمات الأخرى وإبرام اتفاقيات و إصدار العديد من البحوث والدراسات الهدف منها نص على قواعد للحماية وضمان للأفراد الحق في بيئة سليمة وصحية.[2]

و عليه فإن أهداف المنظمة تعتبر أهدافا بيئية تعمل على المحافظة على الإنسان و صحته من جميع الأوبئة و الأمراض المختلفة و محاربة التلوث بجميع أنواعه فأهداف المنظمة وقائية تعمل على المحافظة على الصحة العالمية، و قد خططت منظمة الصحة العالمية من خلال إستراتيجية عالمية تمثل الإطار الشامل لاستجابة المجتمع الدولي لحماية الصحة من تغيرات المناخ و تتمثل في تقديم الخبرة الفنية فيما يخص الشؤون الصحية التي تثار في مؤتمر أطراف الاتفاقيات الإطارية.[3]

[1] علواني مبارك، المرجع السابق، ص591/590.

[2] بوشامة فائزة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في البيئة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص حقوق الإنسان قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014/2013، ص96.

[3] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، المرجع السابق، ص48/47.

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية

يعرف الدكتور بن عامر التونسي في كتابه قانون المجتمع الدولي المعاصر، المنظمات غير الحكومية بأنها:" المنظمات الدولية غير الحكومية تتميز أساسا بأنها جمعيات خاصة، لا يتم تكوينها باتفاق بين الحكومات، و إنما بين أفراد و هيئات خاصة أو عامة من دول و جنسيات مختلفة للتأثير على مجرى العلاقات الدولية".[1] و تلعب المنظمات الدولية دورا هاما مختلفة حسب المجال الذي تنشط فيه بما فيها المجال البيئي إذ تعتبر خط الدفاع الأخير عن حق البشرية في بيئة سليمة حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بنشاط مكثف ومستمر لمتابعة نتائج المؤتمرات عن طريق تفعيلها بالأساليب و الآليات المناسبة لذلك، حيث تختلف هذه الأساليب و الآليات المعتمدة من طرفها لحماية البيئة، كونها تعمل على رصد و مراقبة الانتهاكات و الاعتداءات الواقعة على البيئة للوصول إلى هدفها الأساسي و تحقيق الأمن البيئي.[2]

بناءا على هذا سنتطرق لأهم المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية الأمن البيئي من خلال تقسيم المطلب إلى فرعين: منظمة السلام الأخضر (الفرع الأول)، و منظمة الصندوق العالمي للطبيعة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: منظمة السلام الأخضر

تعتبر منظمة السلام الأخضر منظمة تطوعية غير حكومية أنشأت لحماية السلم و البيئة ممثلة في حوالي 40 دولة بأوروبا و أمريكا الجنوبية و الشمالية و يصل أعضائها إلى 320 عضو موزعين على مختلف أرجاء العالم، و تظم حوالي 2.9 مليون داعم حول العالم.[3] و تعمل على حملات متعددة وتستعين بالتحرك السلمي المباشر بهدف تسليط الضوء على المشاكل البيئية العالمية و حث صانعي القرار على اعتماد حلول جوهرية لضمان مستقبل أخضر يعمه السلام.[4]

[1] مالك عباد، المرجع السابق، ص115.

[2] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، المرجع السابق، ص51.

[3] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، المرجع نفسه، ص57.

[4] هاجر علية، المرجع السابق، ص60.

أولا: تعريف منظمة السلام الأخضر

تعرف منظمة السلام الأخضر بأنها:" منظمة دولية لا تبغي الربح، تعمل على تغيير الرأي العام و الأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة و تنشر السلام."[1]و قد تأسست هذه المنظمة سنة 1971 مقرها الرئيسي في أمستردام بهولندا، و قد أنشأ رمز منظمة السلام الأخضر سنة 1972 من طرف جيم بوهلن و اللون الأخضر فهو رمزي، كذلك اسم المنطقة يجمع بين اهتمامات المنظمة الثابتة ألا و هي السلام و البيئة و كل المكاتب الوطنية ملزمة باستعمال نفس النوع و شعار المنظمة يتغير بتغير نمط الحملات ولكن الشعار الدائم هو "منظمة السلام الأخضر الحلول موجودة."[2]

كما لا تقبل المنظمة التمويل من الحكومات أو الشركات أو الأحزاب السياسية، وهي تعتمد على حوالي اثنين مليون عضو حول العالم، إضافة إلى المنح التي توهب للمنظمة وتعمل على حماية الكرة الأرضية، كما تركز أيضا على القضايا الأكثر أهمية كالحفاظ على التنوع البيولوجي بكل أشكاله.[3]

أيضا سعت المنظمة منذ بداية نشاطها إلى استخدام و تطوير العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها المنشودة في مجال حماية البيئة الطبيعية و الحقوق المتعلقة بها، و تحظى هذه الوسائل بأهمية عظمى، ذلك أنها تمكن المنظمة من متابعة و مراقبة كافة المصادر التي تساهم في زيادة المشاكل البيئية، و على ضوء ذلك تقوم المنظمة بإبلاغ الجهات المعنية بشكل رسمي و قانوني مع طرح الحلول المناسبة لمعالجة كل ما يهدد النظام البيئي، و أيضا ممارسة الضغوطات اللازمة لإقناع صناع القرار باعتماد هذه الحلول.[4]

---

[1] هاجر علية، المرجع السابق، ص60.

[2] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، المرجع السابق، ص57.

[3] محمود الأبرش، السياسات البيئة في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص217.

[4] صوفي بن داود،" منظمة السلام الأخضر كآلية دولية لحماية البيئة الطبيعية"، **مجلة القانون العقاري والبيئة**، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، تيارت، الجزائر، جامعة ابن خلدون، العدد الأول، جانفي 2026، ص155.

ثانيا: أهداف ودور منظمة السلام الأخضر

تهدف المنظمة على العمل من أجل تغيير السياسات الصناعية للحكومات التي تهدد العالم الطبيعي بوسائل غير عنيفة لإيصال رسائلها، كما تعتبر المنظمة الأكثر نشاطا على مستوى العالم لذا نالت اهتمام دولي لجهودها الكبيرة في حماية الأحياء و خاصة تلك المهددة بالانقراض.[1]

كما تهدف أيضا ل:

- مساعدة الأرض على تحقيق حياة أفضل.
- السعي من أجل الحفاظ على البيئة و حمايتها من التهديدات البيئية التي تدمر الأمن البيئي.
- ضمان قدرة الأرض على إمداد جميع الكائنات الحية بمختلف أنواع الغذاء.
- توعية الأجيال من أجل الحفاظ على البيئة.
- السعي نحو إحداث ثورة عالمية في مجال إنتاج و استثمار الطاقة، وذلك من اجل مواجهة أكبر المخاطر التي تهدد وجود الكائنات الحية و هي تغير المناخ.[2]

تقوم منظمة السلام الأخضر بدورها من خلال عدة خطوات نذكر منها:

- **التحقيق**: التأكد من الأضرار البيئية.
- **البحث**: فهم الأضرار وسبل تجاوزها
- **الاقتراح**: اقتراح بدائل تنموية وتشريعية وتقنية.
- **التشاور**: الاتصال بالمسؤولين وأصحاب القرار .
- **الإعلام**: إشعار الجمهور بالأخطار الحالية والمتوقعة.
- **فرض احترام النصوص والتشريعات**: من خلال مقاضاة المتورطين في إلحاق الضرر بالبيئة ورفع السرية عن بعض التجاوزات.
- **المواجهة**: أحيانا لإثارة الاهتمام و لإرغام المسؤولين على معالجة القضايا البيئية.[1]

[1] نعيمة بن عثمان، المرجع السابق، ص86.

[2] مالك عباد، المرجع السابق، ص116.

أيضا تشتهر المنظمة طبقا لأهدافها بأنها من أبرز المنظمات المدافعة على البيئة، فتعرف بموقفها التاريخي في تلك المواجهات مع السلطات الفرنسية لوقف تجاربها المقامة في عرض البحار و المحيطات، التي نتج عنها دمار كبير للبيئة البحرية، مما أدى لهدم توازنها الايكولوجي،[2] عملت أيضا منظمة السلام الأخضر على حماية البيئة والتنوع الحيواني، حيث وجهت جهودها لمحاربة مناطق الاختبارات النووية، وصيد الحيتان في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، كما قامت أيضا بالاعتراض على طريق التنقيب عن الغاز الصخري جنوب الجزائر فالتقارير التي تقدمها تلعب دورا هاما في توجيه الاهتمام العالمي حول الأوضاع في دول محل المتابعة.[3]

الفرع الثاني: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة و الموارد الطبيعية

يعتبر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية، من المنظمات الأساسية التي استطاعت أن تحمي البيئة، و تصون الطبيعة بفضل الإستراتيجية التي تبناها، و المتمثلة في المحميات الطبيعية في كافة أرجاء العالم، بالإضافة للمساعدة الفعلية التي يقدمها للدول في هذا المجال.[4]

أولا: تعريف الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة و الموارد الطبيعية

أنشئ هذا الصندوق في زيوريخ عام 1961 و مقره حاليا بسويسرا، و نظم أول تجمع للمنظمة من طرف الباحثين و المهتمين بحماية فئة الطيور المهددة بالانقراض، و سميت هذه المنظمة في البداية بالصندوق العالمي للمحافظة على حياة الحيوانات البرية، ثم توسعت للاهتمام بحماية و صيانة الأنظمة البيئية ما أدى إلى تغير اسمها إلى الصندوق العالمي للطبيعة.[5]

---

[1] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، المرجع السابق، ص59.

[2] مالك عباد، المرجع السابق، ص117.

[3] وفاء العمري، عبد الحق زغدار، "المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة** باتنة1، الجزائر، العدد السابع عشر، جانفي2018،ص195.

[4] كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، المرجع السابق، ص61/60.

[5] زهرة بوسراج، "الحماية الدولية للبيئة"، محاضرات أعدت لطلبة سنة الثانية ماستر، تخصص قانون دولي، قسم القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2022/2021، 57/56.

ففي عام 1960 ذهب عالم الأحياء البريطاني جوليان هكسلي الذي يعد الأمين العام لمنظمة اليونسكو و كذا أحد مؤسسي الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة إلى شرق إفريقيا لتقديم المشورة لليونسكو بشأن الحفاظ على الحياة البرية في المنطقة، و عودته كتب ثلاث مقالات تكلم فيها عن تدمير الموارد الطبيعية و تراجع الحياة البرية، و بعد نشره لهذه المقالات تلقى العديد من الرسائل و التي كان من بينها رسالة فيكتور ستولان الذي اقترح عليه إنشاء منظمة دولية لجمع الأموال بغية الحفاظ على الطبيعة، و لتجنب الحرب الباردة قررت المجموعة إنشاء مكتب التنظيم في بلد محايد فكانت سويسرا الوجهة.[1]

و يقوم الصندوق بالتمويل المالي لعمليات المحافظة على الأوساط الطبيعية في العالم سواء كانت صحراء، غابات، مناطق رطبة أو أوساط بحرية فهو يدخل في أحوال كثيرة من أجل احترام الدول و هيئات القواعد الدولية الخاصة بحماية الطبيعة و مواردها الحية، كما يقوم في بعض الحالات بتدعيم العمليات التي تهدف إلى مقاضاة الدول و الهيئات عن تبنيها برامج ضارة بالبيئة.[2]

كذلك تجدر الإشارة إلى أن أول مكتب وطني للصندوق العالمي للطبيعة تم فتحه في بريطانيا بتاريخ 23 نوفمبر 1961 و ترأسه دوق إدنبرة، ثم تلاه فتح المكتب الأمريكي بتاريخ 01 ديسمبر 1961، و بعد مرور سنة تم فتح المكتب السويسري.[3]

ثانيا: أهداف الصندوق العالمي للطبيعة

من بين أهداف الصندوق العالمي للطبيعة القيام بدراسة و إنجاز المشاريع و الإعلام و الضغط على أصحاب القرار من أجل الحفاظ على الطبيعة و إعداد برامج للحفاظ على التنوع

[1] لحاجة وافي، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة (منظمة السلام الأخضر و الصندوق العالمي للطبيعة أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانيم، 2014/2013، ص150/149.

[2] بشرى دراب، ابتسام زيتوني، دور المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في البيئة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، 2022/2021، ص58.

[3] لحاجة وافي، المرجع السابق، ص151.

الإيكولوجي و الاستخدام المستديم للموارد و التشجيع على اتخاذ التدابير الكفيلة للحد من التلوث و استنزاف الموارد و الطاقة التي هي من أولويات المشاريع التي يمولها هذا الصندوق، حيث ساهم في تمويل أكثر من 5000 مشروع يتعلق بحماية البيئة في 130 دولة و تهتم كذلك بإنقاذ الكائنات المهددة بالانقراض و كذلك ضمان استخدام الموارد الطبيعية. [1]

يسعى الصندوق العالمي للطبيعة لتحقيق أهداف أخرى التي تعد أساس نشأته و نذكر منها:

- توعية الجمهور بمختلف التهديدات التي تقع على البيئة، حتى تجلب الدعم المعنوي و المالي للمحافظة على العالم الحي، و ترجمة هذا الدعم من خلال تحديد أولويات علمية و عملية للتدخل في الميدان.
- يعمل الصندوق العالمي للطبيعة مثله مثل الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة في اتجاه المحافظة على الحيوانات و الأنواع المهددة بالانقراض و حماية مواطنها.
- كما يهدف الصندوق إلى تغيير سلوك الشركات و المؤسسات لكن دون تقويض أسس اقتصاد السوق.
- السعي إلى البحث و ترقية و إنشاء المحميات الطبيعية و في هذا الإطار فقد كان عنصرا نشيطا في وضع الإستراتيجية الدولية للمحافظ على الطبيعة.[2]

[1] بشرى دراب، ابتسام زيتوني، المرجع السابق، 59.

[2] لحاجة وافي، المرجع السابق، ص152.

خـاتـمة

في فترة ما بعد الحرب الباردة ظهرت تهديدات جديدة للسلم و الأمن الدوليين، عابرة للحدود لها آثار مستقبلية على الإنسان و الكائنات الحية الأخرى، كالتهديدات البيئية مما دفع إلى ظهور مفاهيم جديدة تعدت المفهوم الضيق و التقليدي للسلم و الأمن، كمفهوم الأمن البيئي الذي يهدف إلى تحقيق و حماية الأمن من خلال المحافظة على البيئة المحيطة بالإنسان، إذ أن انعدام الأمن البيئي يمكن أن يؤدي إلى حروب و نزاعات بين الدول نتيجة التنافس على الموارد الطبيعية للبيئة، وعليه فإن العلاقة بين الأمن و السلم و الأمن الدوليين علاقة ترابطية طردية لا يمكن الفصل بينهما، كما أنهما مفهومان متلازمان و متكاملان بحيث لا يمكن تحقيق الأمن الدولي في بيئة غير صالحة للعيش تنتشر فيها الأمراض و الأوبئة، فالبيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان و الكائنات الحية و التي يستمد منها ما يمكنه من الاستمرار و البقاء.

و عليه من خلال دراستنا هذه التي تناولت العلاقة بين الأمن البيئي و الأمن و السلم الدوليين، توصلنا لجملة من النتائج المتمثلة في:

- مفهوم السلم و الأمن تغير بعد الحرب العالمية الثانية من مفهوم ضيق تقليدي غلى مفهوم واسع ينطوي تحته مفاهيم جديدة ظهرت بظهور تهديدات جديدة هي الأخرى، من بينها مفهوم الأمن البيئي.
- عدم وجود مفهوم متفق عليه للأمن البيئي لكن هناك إجماع على أنه يسعى لحماية و المحافظة على الوسط الذي يعيش فيه الإنسان وهو البيئة.
- الأمن البيئي له علاقة بالأمن و السلم الدوليين، بحيث التهديدات البيئية كالتلوث و التغير المناخي تؤدي إلى ندرة في الموارد الطبيعية اللازمة لتلبية حاجيات الفرد و بالتالي انتشار الهجرة البيئية الجماعية و التنافس بين الدول على الموارد الطبيعية، مما ينتج عنه نزاعات وحروب تؤثر على الأمن الإنساني، ما جعل الأمن البيئي جزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني.

- الاهتمام العالمي بالبيئية و الأمن البيئي بشكل عام، بدأ متأخرا على صعيد كل من القانون الدولي للبيئة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان حيث لم يكن لمفهوم الأمن البيئي أي أثر في الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية، و قد بدأ الاهتمام بالبيئة بشكل عام بعد مؤتمر ستوكهولم الذي أقر سنة 1972 لتتوالى بعده المؤتمرات كمؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 1992 الذي أقر مبدأ الحق في التنمية المستدامة.
- إن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لعبت دورا هاما في حماية و تحقيق كل من الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين من خلال المساهمة في تفعيل العمل البيئي، وتبني الكثير من القواعد والمعايير الدولية، وكذلك إعداد المشاريع و الاتفاقيات الدولية، كما قامت أيضا بالحث، والتركيز على كيفية حماية البيئة ذاتها.

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها تقترح مايلي:

- يجب إدراك أن المشاكل البيئية في استمرار و تزايد، و لابد من مواجهتها و أخذها على محمل الجد، و اعتبارها بمثابة تهديد قائم للأمن الدولي.
- باعتبار أن الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين هما أساس بقاء الإنسان و استمراره في العيش لابد من اتخاذ التدابير من قبل الدول والمنظمات الدولية لتحقيقهم بجدية، كما لابد من الحرص على المطالبة بسن القوانين و التشريعات دستورية اللازمة لتوفير الحماية فعلية لهما، بالإضافة إلى ضرورة وضع اتفاقيات عالمية ملزمة.
- كذلك يجب نشر الوعي البيئي عن طريق التحسيس بمدى أهمية البيئة و خطورة مشاكلها بالإضافة إلى تنشيط دور الجمعيات المهتمة بالبيئة و تعزيزها، و إنشاء مخابر للمساهمة في الابتكارات الذكية لإنتاج حلول صديقة للبيئة.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر

1/القرآن الكريم

2/ القوانين

أ/ الاتفاقيات الدولية

1- المرسوم الرئاسي رقم 143/93، المؤرخ في 05 جوان 1993، ج ر، ج ج، العدد ثمانية و ثلاثون، الصادرة في 09 جوان 1993، المتضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعتمدة في 09 ماي 1992.

ب/ القوانين العادية

1. القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 19 جمادى الأولى1424، الموافق ل 19 جويلية 2003، ج ر، ج ج، العدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003، المعدل والمتمم.

ثانيا المعاجم

1. جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، دار المعارف، القاهرة، مصر، ب د، ب ت ن.

2. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ب د، 1950.

3. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، لبنان، ط1، 2000.

4. يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب، دار الكتب العلمية، لبنان، ب د، 2001.

ثالثا: المراجع

1. إبراهيم بن سليمان الأحيدب "و آخرون"، أمن وحماية البيئة، دار جامعة نايف العربية للنشر، الرياض، السعودية، ب د 1998.

2. أحسن عمروش، الوكالات الدولية المتخصصة ذات الطابع الاجتماعي ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة، الجزائر د ط، 2010.
3. أشرف هلال، جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ط01، 2005.
4. راتب سلامة سعود، الإنسان والبيئة، (دراسة في التربية البيئية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط2، 2012.
5. رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ب د،1979.
6. سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، ط الأولى، 2014.
7. سهيل حسن الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، أهداف الأمم المتحدة ومبادئها)، الجزء الأول، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، ط01، 2011.
8. صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة و قرارات وتوصيات المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ب ط، 2002.
9. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ب د، 2007.
10. طارق إبراهيم دسوقي عطية، الأمن البيئي(النظام القانوني لحماية البيئة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ب د 2009.
11. عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية (الحماية الإدارية للبيئة)، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن، ط 01، 2007.
12. عامر محمود طراف، إرهاب التلوث و النظام العالمي، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2002.
13. عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط01، 2011 .

14. عبد القادر الشيخلي، البيئة في ضوء الشريعة و القانون و الإدارة و التربية الإعلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،ط01، 2009.

15. عبد الكريم عوض خليفة، قانون المنظمات الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، د ط، 2009.

16. عبد المومن بن صغير، حماية البيئة على ضوء الوكالات الدولية المتخصصة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2017.

17. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر الجزائر، ط1، 2005.

18. عبد الهادي محمد العشيري، دور الشرطة في تحقيق الأمن البيئي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،ب د، 1998.

19. عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئي، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، ط2، 2006.

20. على الصادق أبو الهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، مصر، ط11 1975.

21. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2007.

22. فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2013.

23. فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة و الأمن الدولي، دار وائل للنشر، عمان، ب د، 2000.

24. قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ب د، 2007.

25. محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي، دار الشعب للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، ب ط، 1975.

26. محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط01، 2009.

27. مراد علي عباس، الأمن و الأمن القومي(مقاربات نظرية)، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الجزائر، ط01، 2017.
28. يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017.

رابعا: الأطروحات و المذكرات

أ/ الأطروحات

1. إدريس قادر رسول، المنظمات الدولية وتفعيل القرارات الخاصة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، رسالة دكتوراه تخصص القانوني الدولي العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2015.

2. أسماء درغوم، مقاربة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية، رسالة دكتوراه، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة03، قسنطينة، الجزائر، 2021/2020.

3. أسود محمد الأمين، الوسائل القانونية لحماية السلم والأمن الدوليين في ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم في القانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2018/2017.

4. بركة محمد، المحافظة على الأمن و السلم الدوليين بين هيئة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية– دراسة مقارنة بين مجلس الأمن الدولي و مجلس السلم والأمن الإفريقي، رسالة دكتوراه، تخصص علاقات دولية وسياسات دولية، العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

5. عبد اللطيف بومليك، أثر تطور العلم والتكنولوجيا على السلم والأمن الدوليين، رسالة دكتوراه، تخصص قانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2021/2020.

6. محمد طاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية (دراسة في المنطلقات والأسس) رسالة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، 2015/2014.

7. محمود الأبرش، السياسات البيئة في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

8. مداني خليل، ضوابط حماية الأمن البيئي (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص القانون البيئي والتنمية المستدامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023/2022.

ب/ المذكرات

- **الماجيستير**

1. أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2014/2013.

2. بوشامة فائزة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في البيئة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص حقوق الإنسان قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014/2013.

3. بوصبع ريمة، آليات الأمم المتحدة لمجابهة التغيرات المناخية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قانون البيئة، تخصص قانون بيئة قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، 2016.

4. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية)، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية إستراتجية ومستقبليات، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر الجزائر، 2010.

5. سمرة بوسطيلة، الأمن البيئي (مقاربة الأمن الإنساني)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر03، الجزائر 2013/2012.

6. لحاجة وافي، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة (منظمة السلام الأخضر و الصندوق العالمي للطبيعة أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانيم، 2014/2013.

7. ياسين سعيدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران02 محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2016/2015.

8. يوسف بن عودة، الأمن الدولي وأثره على التنمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص قانون دولي والعلاقات السياسية الدولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانيم، الجزائر، 2013.

- **الماستر**

1. بشرى دراب، ابتسام زيتوني، دور المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في البيئة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، 2022/2021.

2. بوطوطن سميرة، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون عام معمق، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019/2018.

3. حبيب رومامي، الدبلوماسية البيئية: الأمن البيئي العالمي بين المواجهة القطرية والحسابات العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص العلاقات الدولية والدراسات القانونية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة 08 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2018/2017.

4. زهرة بوسراج، "الحماية الدولية للبيئة"، محاضرات أعدت لطلبة سنة الثانية ماستر، تخصص قانون دولي، قسم القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2022/2021.

5. سعدية مستاوي، الأمن البيئي في البحر الأبيض المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017.

6. عيسى بن سيدهم، بوبرة علي، الأمن الجماعي الدولي و حفظ السلم و الأمن الدوليين مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص القانون الدولي العام، قسم القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2022.

7. عيسى بن سيدهم، بويرة علي، الأمن الجماعي الدولي و حفظ السلم و الأمن الدوليين، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص القانون العام الدولي، قسم القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 04 جويلية2022.

8. فريد شاوش عفيف، علاقة البيئة بالأمن والسلم الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص الدراسات الإستراتيجية والدولية، قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017/216.

9. كريمة مرابط، مونيا بوشاهد، دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 1945/05/08، قالمة، الجزائر، 2022/2021.

10. كمال عبد الكريم بن سليمان، دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2015/2014.

11. مالك عباد، تهديدات الأمن البيئي في ظل النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021/2020.

12. مرابط طامو، المنظمات الدولية ودورها في تدعيم حماية البيئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون بيئة وتنمية مستدامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، 2020/2019.

13. مصطفى إسلام قرينعي ، التغيرات المناخية والأمن البيئي في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر 2025/2024.

14. نعيمة بن عثمان، مفهوم الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون بيئة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الشهيد حنه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016/2015.

15. هاجر علية، دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، **2015/2014**.

خامسا: المقالات العلمية

1. أحمد فريجة، لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع عشر، جانفي 2016.

2. أحمد مبخوتة، سيد علي شرماط،" حفظ السلم و الأمن الدولي في ظل تطور مفهوم الأمن الجماعي"، **مجلة الحقوق و الحريات**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، اكتوبر 2021.

3. جابر نور الدين، باسم شهاب محمد، "خصائص وأنواع الأمن البيئي"، **مجلة أفاق للبحوث والدراسات**، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، مستغانيم، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، العدد الأول، جانفي 2025.

4. جليلة بن عياد، حباني كمال، "الحماية الجنائية لبيئة الهوائية في القانون الجزائري"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، تيارت، الجزائر، جامعة ابن خلدون، العدد الأول، جانفي 2019.

5. جمال حواوسة، "الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قالمة، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، العدد السادس عشر، ديسمبر 2018.

6. خير الدين بوهدة، "الأمن البيئي وأثره على أمن الدول والمجتمع"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، العدد الأول، جانفي 2025.

7. الصادق جراية، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوادي، الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخظر، العدد الثامن، جانفي 2014.

8. صوفي بن داود،" منظمة السلام الأخضر كآلية دولية لحماية البيئة الطبيعية"، **مجلة القانون العقاري والبيئة**، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، تيارت، الجزائر، جامعة ابن خلدون، العدد الأول، جانفي 2026.

9. صونية بيزات، "الأمن البيئي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، كلية الحقوق ،جامعة سطيف، الجزائر، العدد ثلاثون.

10. ضيف الأزهر، "الهجرة البيئية (رؤية سوسيولوجية)"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمه لخظر،الوادي، الجزائر، العدد الثاني عشر، سبتمبر 2015.

11. عفاف زهراوي، "الأمن المائي وعلاقته بالأمن الغذائي في الجزائر"، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** قسنطينة، الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري، العدد الثاني، ديسمبر2020.

12. كمال راشدي، فاطمة الزهراء ينون،" تهديدات الأمن البيئي في الجزائر"، **حوليات جامعة الجزائر1**، جامعة الجزائر3 الجزائر، العدد الثاني، جوان 2023.

13. مبارك علواني، "دور المنظمات الدولية المتخصصة و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث،" **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الرابع عشر، جانفي 2017.

14. محسن صبري أبو الليل، "انعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم و الصراع الدوليين"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر، العدد الثاني، أفريل 2023.

15. محمد مجدان، "الأمن البيئي العامي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر، جامعة الجزائر3، العدد الثامن، جوان 2017.

16. مراد بن سعيد صالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2013.

17. مراد بن سعيد، صالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، جامعة باتنة، باتنة الجزائر، العدد التاسع، جوان 2013.

18. مصطفى جزار، الأمن "البيئي والنزعات الدولية : دراسة تحليلية للعلاقة الجدلية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول، جوان 2021.

19. نصير خلفة، " انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2011.

20. نوال بن قلوش، "الأمن البيئي والأمن الإنساني تكامل أم تقاطع؟"، **مجلة آفاق علمية**، مركز الجامعي لتامنغست، تمنراست ب د، العدد الأول، جانفي 2021.

21. نور الدين طوابة، "مفهوم السلم و مظاهره في شريعة الإسلام"، **مجلة الحقيقة في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد الثاني، مارس 2003.

22. هشام صاغور،" الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية"، **مجلة القانون** معهد العلوم القانونية والإدارية غليزان، المركز الجامعي، العدد السابع، ديسمبر 2016.

23. وفاء العمري، عبد الحق زغدار، "المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة** باتنة1، الجزائر، العدد السابع عشر جانفي195.

سادسا: المحاضرات

1. ابتسام أوعشرين، "مطبوعة مقياس نظريات الأمن الدولي"، محاضرات أعدت لطلبة السنة الثانية ماستر قسم العلاقات الدولية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، 2023.

2. حليمة حقاني، "مفاهيم ونظريات الأمن الدولي"، مقياس علاقات دولية، سنة أولى ماستر قسم العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، ب س ن.

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء 5

الشـــكـــر والـعـــرفـــان 7

قـــائـــمـــة المـــخـــتـــصـــرات..... Erreur ! Signet non défini.

مـقـدمة 9

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين

المبحث الأول:ماهية الأمن البيئي 8

المطلب الأول: مفهوم الأمن البيئي 8

الفرع الأول: تعريف الأمن البيئي 8

الفرع الثاني: نشأة وتطور الأمن البيئي 12

المطلب الثاني: خصائص الأمن البيئي وعناصره 14

الفرع الأول: خصائص الأمن البيئي 14

أولا: عالمية الأمن البيئي 14

ثانيا:تعدد أبعاد الأمن البيئي..... 15

الفرع الثاني: عناصر الأمن البيئي 16

أولا: الأمن البيئي البري 16

ثانيا: الأمن البيئي المائي 16

ثالثا: الأمن البيئي الهوائي..... 17

المبحث الثاني: ماهية السلم و الأمن الدوليين 18

المطلب الأول: مفهوم السلم و الأمن الدوليين 18
الفرع الأول: تعريف السلم و الأمن الدوليين 18
أولا: تعريف الأمن 18
1/لغة 18
2/ اصطلاحا..... 19
ثانيا: تعريف السلم 22
1/ لغة 22
2/ السلم اصطلاحا..... 23
الفرع الثاني: نشأة وتطور السلم و الأمن الدوليين 24
أولا: السلم و الأمن في العصور القديمة والوسطى..... 25
ثانيا: الأمن والسلم في العصر الحديث 27
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسلم و الأمن الدوليين 28
الفرع الأول: السلم و الأمن الدوليين في الفكر الواقعي..... 28
الفرع الثاني: السلم و الأمن الدوليين في الفكر الليبرالي 30
الفرع الثالث: السلم و الأمن الدوليين في مدرسة كوبنهاغن..... 32
الفصل الثاني:علاقة الأمن البيئي بالسلم و الأمن الدوليين
المبحث الأول: تأثير الأمن البيئي على السلم و الأمن الدوليين..... 36
المطلب الأول: التهديدات البيئية المؤثرة على السلم و الأمن الدوليين 36
الفرع الأول: التغيرات المناخية..... 37

الفرع الثاني: التلوث البيئي..... 39
أولا: التلوث المائي 41
ثانيا: تلوث الهواء 42
ثالثا: تلوث التربة..... 43
المطلب الثاني: نتائج التهديدات البيئية على السلم و الأمن الدوليين 44
الفرع الأول: الهجرة البيئية 44
الفرع الثاني: التنافس بين الدول على الموارد الطبيعية 46
المبحث الثاني: الآليات الدولية لتحقيق الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين..... 47
المطلب الأول: المنظمات الحكومية 47
الفرع الأول: منظمة الأمم المتحدة..... 48
أولا: المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية..... 48
أ/ مؤتمر ستوكهولم..... 49
ب/ مؤتمر ريو دي جانيرو 49
ت/ مؤتمر جوهانسبرغ 50
ث/ مؤتمر كوبنهاغن..... 50
ح/ اتفاقية التنوع البيولوجي..... 51
خ/ اتفاقية تغير المناخ 1992 51
د/ اتفاقية مكافحة التصحر 1994..... 51
ثانيا: الجمعية العامة للأمم المتحدة 52

ثالثا: برنامج الأمم المتحدة 53

رابعا: مجلس الأمن الدولي 54

الفرع الثاني: الوكالات الدولية المتخصصة..... 55

أولا: منظمة الأغذية و الزراعة 55

ثانيا: منظمة الصحة العالمية 56

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية..... 58

الفرع الأول: منظمة السلام الأخضر 58

أولا: تعريف منظمة السلام الأخضر..... 59

ثانيا: أهداف ودور منظمة السلام الأخضر..... 60

الفرع الثاني: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة و الموارد الطبيعية..... 61

أولا: تعريف الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة و الموارد الطبيعية..... 61

ثانيا: أهداف الصندوق العالمي للطبيعة 62

خـاتـمة 27

قائمة المصادر والمراجع 65

الملخص

يعتبر الأمن البيئي من أهم القضايا التي نالت اهتمام المجتمع الدولي، فهو يهدف للحفاظ على البيئة من التهديدات التي قد تؤدي للإضرار بها، و المتمثلة في التلوث و التغير المناخي فهذه الأخيرة تساهم في الإخلال بالسلم و الأمن الدوليين، من خلال الصراع و التنافس بين الدول على الموارد الطبيعية البيئية لتلبية حاجيات أفرادها، و هنا تكمن العلاقة بين الأمن البيئي و السلم و الأمن الدوليين، فتحقيق الأمن البيئي يحقق السلم و الأمن الدوليين، بالإضافة إلى كون كلاهما نال اهتمام المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

Abstract :

Environmental security is considered one of the most important issues to have garnered the attention of the international community, as it aims to protect the environment from threats that could harm it, such as pollution and climate change. The latter contributes to the disruption of international peace and security through conflict and competition among states over natural environmental resources to meet the needs of their populations. and this is where the relationship between environmental security and international peace and security lies: achieving environmental security leads to international peace and security, in addition to the fact that both have garnered the attention of international governmental and non-governmental organizations.